

دور المجتمع المدني في تمكين المرأة

دراسة حالة على بعض المترددات

على جمعية المرأة والتنمية بمدينة الإسكندرية

د. احسان محمد حفظي

تتخلى الدولة عن دورها، وتوسع قاعدة الملكية وهي السياسات التي اصطلح على تسميتها ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، فضلاً عن ذلك بدأ تدعيم الثقافة الرأسمالية التي تقوم على الحرية الفردية، ونشر الديمقراطية ودعم المجتمع المدني، ومع ذلك لم تسهم برامج التصحيح الهيكلي في تحقيق التنمية؛ فقد زادت معدلات الفقر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومواجهة الآثار السلبية للعولمة على القوى الاجتماعية ولاسيما المرأة، ومن ثم برزت مصطلحات جديدة مثل التمكين والتنمية المستدامة؛ الوصول إلى أفقر الفقراء؛ حيث تأكدت الفجوة بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون مشاركة إيجابية من المرأة.

ومن ثم جاءت الألفية الثالثة التي اتفق عليها في إعلان الأمم المتحدة في نهاية العقد السابق ٢٠٠٠م؛ لتشجيع مساواة النوع وتمكين المرأة واعترافاً بدورها علي الصعيد العالمي وإسهاماتها التاريخية في مجتمعاتها والنظام غير العادل الذي مازال يؤثر في حياتها، فقد تم تضمين هدف قائم بذاته معني بالمرأة في الأجندة التنموية وهو الهدف الثالث المتعلق بتحقيق

مقدمة:

عظم دور منظمات المجتمع المدني مع بداية الألفية الثالثة كقوى مهمة وفعالة لتنمية دول العالم النامي التي مازالت التنمية تمثل التحدي الأساسي لها، ومن الواضح أن زيادة الدور الذي تقوم به هذه المنظمات ترجع إلى مجموعة من التغيرات العالمية والتي بدأت منذ عام ١٩٨٩م؛ حيث شهد المجتمع العالمي مجموعة من التغيرات الفكرية التي ترتبت على سقوط الاتحاد السوفيتي، وإعلان فشل تطبيق الماركسية بها في صراعها مع النظام الرأسمالي، كما شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكياً لنظام عالمي اتضحت معالمه وآلياته حتي وصلت إلى ما يطلق عليه العولمة التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وقد أفرزت العولمة عدداً من السياسات والتي من أهمها إعادة النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق والتي امتد تأثيرها إلى دول العالم النامي التي اتجهت إلى البحث عن مسار جديد للتنمية بعيداً عن التنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة؛ ولذا بدأ يتردد أن دول العالم النامي إذا ما أرادت أن تنهض يجب أن

مجالات تقنيات المعلومات والإنتاج، ويتزامن مع هذه التطورات مزيد من التوجه نحو الانفتاح والتحرير والعولمة، ولا شك أن محور هذه التطورات هو الإنسان ومدى تقدمه العلمي، فجميع مسارات التنمية لا بد وأن تبدأ من ساحة التنمية البشرية، ومن هنا كان الاهتمام بتنمية قدراته ومواهبه محور الجهود الدولية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٢).

وهكذا أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية دون الاهتمام بقدرات البشر وإشراكهم في أحداثها يعد هدراً لقوى المجتمع، ومن هنا بدأ الاهتمام بتناول قضايا المرأة وأوضاعها وحقوقها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من محاور التنمية، كما انه لا يمكن أن تقوم أية جهود تنموية في مجتمع ما مع إغفال نصف طاقته البشرية، هذا فضلاً عن أن الدولة بمفردها أصبحت غير قادرة في ظل تلك التحولات، ومن ثم بدأ الحرص على تمكينها من خلال مؤسسات المجتمع المدني؛ إذ يعد مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها إحدى المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، وبالتالي فإن دول العالم النامي في حاجة إلى تمكين المرأة حيث يعد مدخلاً مهماً من المداخل المستخدمة من قبل الدول المتقدمة لإدماج المرأة في التنمية^(٣)، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة الراهنة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تمارسه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كما كان هناك إجماع عالمي حول ضرورة مراعاة بُعد النوع الاجتماعي على مدار بقية الأهداف وفي سبتمبر ٢٠١٥م اجتمع قادة العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إطلاق خطة التنمية المستدامة وتستند إلى التقدم المحرز منذ إعلان الألفية، وقد تضمنت أهداف من أهمها الهدف الخامس الذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، كما تضمنت أهداف تراعي بعد النوع الاجتماعي وبالتالي بدأت الجهات المعنية بوضع الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف تمكين المرأة من خلال التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي بدأت بتبني مفهوم التمكين كموجه لسياسات تنمية المرأة وأنشطتها، وقد تنوعت الرؤى حول ماهية التمكين؛ ففي إطار الليبرالية الجديدة يقصد به توسيع خيارات المرأة وتمكينها لاتخاذ قرارات تتعلق برفاهيتها والسيطرة على حياتها وقد تجلت أهمية منظمات المجتمع المدني من خلال قدرتها على صياغة احتياجات أفراد المجتمع على شكل برامج ومشروعات تدعم المشاركة الشعبية، كما أنها تمثل مقترَباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة ولاسيما المرأة؛ فهي تملك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء، كما أنها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية^(١).

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعيش العالم تطورات وتحولات بسبب التقدم التقني السريع الذي لم يسبق له مثيل في

حياتها وفي الموارد المتاحة، ويرى بعض الباحثين أن التمكين هو زيادة فرصة المرأة في الإعتماد على الذات، وعلى اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها مما يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية كلها أي إحداث تغيير جذري فيها وإعادة صياغتها من جديد بحيث تقسم الأدوار والمسؤوليات على أساس أكثر توازناً ومساواة^(٤).

ويكمن جوهر التمكين في قدرة المرأة على السيطرة على حياتها، فالمرأة تصبح أكثر تمكيناً ليس فقط من خلال أن يكون لديها قدرات متساوية مع الرجل في التعليم والصحة والوصول للموارد والفرص، مثل الأرض والعمل ولكن أيضاً أن يكون لديها قدرة لاستخدام هذه الحقوق والفرص والموارد لتشكيل اختياراتها وقراراتها، مثل وصولها إلى مناصب قيادية، والمشاركة في التنظيمات السياسية؛ فالمرأة يجب أن تعيش ولديها الثقة بقدرتها على الحصول على حقوقها كافة وإمكانية الاستفادة من إمكانياتها ومن تنمية قدراتها^(٥).

وتتكون عملية التمكين من ثلاثة معطيات هي: الموارد كالعامل والتعليم، والعامل البشري: وهو المرأة وهي محور عملية التمكين، والنتائج أو الإنجازات: التي تتمثل في المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجنيها المرأة^(٦).

ولا شك أن ثمة أساليب يمكن من خلالها تمكين المرأة أهمها:

١- بناء الوعي بالذات وبالذات وبالذات وبالذات للمرأة التي يراد تمكينها.

١- إلى أي مدى تأثرت أوضاع المرأة بالتغيرات التي طرأت على السياسات التنموية؟

٢- ماهي أهم أبعاد تمكين المرأة؟

٣- ماهي أهم التحولات التي طرأت على أدوار منظمات المجتمع المدني عبر المراحل التاريخية المختلفة؟

٤- إلي أي مدى يقوم المجتمع المدني بدور أساسي في تمكين المرأة؟

٥- ما هي أهم معوقات تمكين المرأة، وأهم آليات مواجهة هذه المعوقات؟

ثانياً: مفهومات الدراسة:

١- تمكين المرأة:

ظهر مفهوم تمكين المرأة في الثمانينيات وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسة النوع الاجتماعي، كما أنه هدف من أهداف التنمية لسببين: الأول لأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته، وثانياً لأن تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر، وقد ركز على تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية في كثير من المؤتمرات، كالمؤتمر الرابع الذي عقد في بكين ١٩٩٥م ومؤتمر بكين + ٥ واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (cedaw)، وقد وضعت تعريفات كثيرة لمفهوم تمكين المرأة كلها تدور حول ذات الفكرة نفسها وهي تمكين المرأة من اتخاذ القرارات، والتأثير في مجريات الأمور المهمة بالنسبة لها، ومعنى هذا أن التمكين دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها، كما دعم قدرتها على التحكم والاستقلالية في

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني ولاسيما الإنمائية تتبنى مبدأ تمكين المرأة كهدف أساسي في برامجها، فهي متحررة من القيود كافةً في التفكير والحركة، فعلى الرغم من أنها تعاني من كثير من المعوقات البيروقراطية والسياسية والأمنية فإن لديها فرصة لتعبئة الموارد البشرية والمادية المتاحة لتمكين المرأة، ومن ثم فهي في حاجة إلى تطوير إدارتها على أساس ديمقراطي لكي تسهم في خلق فرص عمل، توفير مدخلات للإنتاج، وتسويق مخرجاته وإعادة توظيفه لخلق فرص إضافية للتمكين^(١٠).

ونخلص من هذا إلى أن تمكين المرأة هي عملية تنمية وتعزيز قدرات المرأة ومنحها القوة للاعتماد على ذاتها، والثقة في قدرتها على اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتها؛ وذلك للخروج من دائرة التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإدماجها في عملية التنمية البشرية المستدامة.

٢- مفهوم المجتمع المدني:

يعد مفهوم المجتمع المدني مفهوماً دخيلاً على تراث الفكر العربي، ولم يبرز في الخطاب العربي إلا في العقود الأخيرة، كما اتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن مميزات المفهوم في بيئته، ولكي ندرك أهمية بروز المفهوم في بيئة النشأة، وما أسهم به في تطور الفكر السياسي والاقتصادي الغربي فلا مناص من التلميح إلى أبرز حقه التاريخية. حيث تبدأ المرحلة الأولى في الفترة الحديثة مع عصر التنوير وهي المرحلة التي مهدت للثورات

٢- بناء القدرات من خلال التعليم والصحة والتدريب والتأهيل ومهارات المشاركة الاقتصادية والسياسية.

٣- بناء القاعدة المعرفية من خلال تعميق المعرفة بقضايا المجتمع ثم القضايا الخاصة بالمرأة.

٤- بناء الاتجاهات الواضحة المحددة، ويكون على مستويين:

١- اتجاهات المرأة نحو نفسها.

٢- اتجاهات المجتمع نحو المرأة^(٧).

وهكذا يشتمل التمكين على عناصر أساسية أهمها ثقة المرأة في ذاتها، وحقها أن يكون لديها اختياراتها، وحقها للوصول إلى الموارد والفرص، وأيضاً حقها أن يكون لديها القدرة للسيطرة على حياتها داخل المنزل وخارجه، وقدرتها في التأثير لإحداث تغيير اجتماعي لجعل النظام الاجتماعي والاقتصادي أكثر عدالة على المستويين القومي والدولي^(٨).

وجدير بالذكر أن تمكين المرأة يعتمد على عدد من المتغيرات والتي من أهمها البعد الجغرافي (ريفي - حضري) والمستوي التعليمي، والمكانة الاجتماعية، والعمر؛ كما ان هناك كثير من السياسات التي توصف لتمكين المرأة على المستوى الدولي والمحلي والتي تضم كثيراً من القطاعات مثل الصحة، والتعليم، والفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية، وعلى الرغم من ذلك نجد فجوة واضحة بين السياسات والممارسات الفعلية على مستوى معظم دول العالم النامي^(٩).

يتطلب دولة قوية، فالدولة بحاجة إلى أن تكون محكومة بالقانون (١٣).

أما "جرامشي" طرح مسألة المجتمع المدني؛ حيث أشار إلى الخطأ في تفسير نظرية المادية التاريخية، حيث يرى أن الطبقة العاملة تستطيع أن تصل إلى السلطة فقط، بعد أن يحقق فكرها هيمنة ثقافية على المجتمع ولكن كيف يمكن تحقيق هيمنة ثقافية على المجتمع دون سيطرة اقتصادية أو سياسية عليه بواسطة الدولة، هنا برز دور مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي المرتبط ارتباطاً مباشراً بمفهوم الهيمنة مقابل السيطرة، ومعنى ذلك أن المجتمع المدني هو ساحة للتنافس الأيديولوجي من خلال التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية (١٤). ومعنى ذلك أيضاً أن المجتمع المدني ساحة للصراع تمارس من خلاله الطبقة البرجوازية (الطبقة المترفة) هيمنتها الثقافية، وبالتالي على الطبقة العاملة أن تواجه هذه الأيديولوجية بثقافة مضادة بما يعزز استقلالية هذه المؤسسات ودورها في حماية الإنسان من سيطرة الدولة.

أما "هابرماس" فقد أشار إلى أن المجتمع المدني يمارس دوراً في تشخيص المشاكل المتعددة للمجتمع، حيث كانت هيئات المجتمع المدني هي التي بادرت إلى التنبيه بقضايا المرأة ومعضلة الهجرة العالمية، والأسلحة الكيميائية (١٥).

وهكذا يتغير مفهوم المجتمع المدني مع تغير الموقف الأيديولوجي؛ فالمفهوم الليبرالي

البرجوازية حيث ناقش كبار المفكرين أمثال هوبز، وروسو، وهيكل مفاهيم جديدة مثل الوطن والدولة والمجتمع المدني، لتبرز بعد ذلك في القرن التاسع عشر مدرستان انشغل أنصارها بمفهوم المجتمع المدني المدرسة الليبرالية والماركسية، وتباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة، ثم اختفى المفهوم في مطلع القرن العشرين ليبرز من جديد، وجدير بالذكر أن المفهوم يجب تناوله في ضوء المواقف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية (١١).

وقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني؛ حيث أشار إليه أرسطو بوصفه مجموعة سياسية تخضع للقوانين، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، ثم تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع عن مخاطر الاستبداد السياسي، وفي نهاية القرن تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل، وفي القرن التاسع عشر حدث التحول في مفهوم المجتمع المدني (١٢). حيث كان ماركس معادياً للمجتمع المدني وعده ساحة للصراع الطبقي كما يرى أنه وكالة البرجوازية وعقبة أمام التغيير الثوري يجب التغلب عليه، أما الثقافة الألمانية التي تنسب إلى كانط وهيكل فنجد أن هناك تأكيداً للقانون والنظام وهو ما

كما عرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومبادئ الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف، وهي تضم الجمعيات والروابط والمنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من ذلك يتفق أغلب مستخدمي هذا المفهوم على:

١- العضوية في المجتمع المدني تقوم على الطوعية.

٢- يشمل كثيرًا من المكونات من بينها المؤسسات الدينية والتعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية.

٣- تتميز بالاستقلالية عن الدولة إدارة وتنظيمًا.

٤- الدولة لازمة لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحده وبأدائه لوظائفه^(١٨).

وتهتم الدراسة التي نحن بصدها إلى التركيز على المنظمات التنموية، وهي شكل من أشكال المجتمع المدني التي يجب أن تسعى نحو تقديم بديل تنموي يمكن من خلاله مواجهة الفقر، وتضييق الفجوة التي سببها انسحاب الدولة من الخدمات الاجتماعية، هذا فضلًا عن ضرورة اتجاهها نحو تمكين الجماعات الهامشية ومساعدتهم، ففكرة التمكين تبدأ من أسفل بمعنى أن هذه المنظمات يجب أن لا تسعى إلى مجرد مقابلة حاجات الأفراد بل تتجه إلى جعلهم قادرين على مقابلة حاجاتهم بأنفسهم من خلال إدماجهم في تنمية مجتمعاتهم^(١٩).

يختلف عن الاشتراكي، كما أنه يتخذ في العالم النامي أشكالًا تختلف عنه في دول العالم المتقدم. فمؤسسات المجتمع المدني لها أشكالٌ متعددة، ومع ذلك فهناك بعض الملامح الأساسية التي تميز هذه المنظمات، فهي يجب أن تكون مستقلة عن سيطرة الدولة فهي جماعة طوعية مستقلة يشترك أفرادها على مجموعة من الأسس من أجل تحقيق هدف معين، وعلى الرغم من ذلك فالدولة في كثير من الأحيان قد تحاول التأثير فيها من خلال الإعانات التي تقدمها لبعض المنظمات ولاسيما التنموية التي كثيرًا ما تحتاج إلى موارد لكي تستمر في تقديم برامجها، كما أن هذه المنظمات تتنوع في أبنيتها، فهناك منظمات صغيرة الحجم وتكون على المستوى الوطني فقط، وهناك منظمات تأخذ طابع عالمي أو قومي، كما تتباين من حيث تأثيرها عبر الزمان والمكان ومن وقت لآخر، فبعضها تتسق سياستها مع سياسة الدولة، وبعضها معارض لها^(٢٠).

وهكذا تعددت تعريفات المجتمع المدني حيث تبنى البنك الدولي تعريفًا للمجتمع المدني يشير إلى المجموعة الواسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات أعضائها وقيمهم استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية، وثقافية، وسياسية، وخيرية، فهي الشبكة الممتدة والتي تضم المنظمات غير الحكومية والخيرية، والمنظمات الدينية، ومؤسسات العمل الخيري^(٢١).

الأفراد ولاسيما المهمشين ومن بينهم المرأة قادرين على تشكيل حياتهم وتحديد مصائرهم.

ثالثاً: المدخل النظري للدراسة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً ملحوظاً لمناقشة قضايا المرأة على المستوى العالمي، ولعل أبرز مؤشر لخروج هذا الاهتمام من نطاقه الضيق داخل دولة بعينها هو الدور الذي مارسته الأمم المتحدة ومنظماتها في عقد مؤتمرات ولقاءات متعددة وعلى فترات متقاربة دارت حول قضايا المرأة بجوانبها المختلفة، ويرجع هذا في جانب كبير منه إلى إدراك الشعوب أن أوضاع النساء وحقوقهن جزء لا يتجزأ من عملية التنمية؛ فلا يمكن لأية جهود تنموية أن تنجح مع إغفال نصف طاقته البشرية، وبالتالي أصبحت النظرة إلى المرأة ومناقشة قضاياها تتم من منظور أكثر عمقاً، يُعد أحد المنطلقات الرئيسة لمفهوم التنمية بمعناها العريض (٢٢).

ولقد مثلت ثنائية المرأة والتنمية وطبيعة العلاقة الجامعة بينهما والأدوار الممكنة آداؤها من جانب المرأة ضمن عملية التنمية إحدى أبرز الإشكاليات التي تصدرت طليعة الاهتمام الدولي في الثلث الأخير من القرن العشرين، وقد تنوعت مداخل تناولها بتطور مداخل السياسات الاقتصادية والتنموية على الصعيدين المحلي والدولي، ومن سياق سسيواقتصادي إلى آخر، ولقد تطورت النظرة في تلك العلاقة بين المرأة والتنمية من كيان مقيد بدوره التقليدي داخل حدود المنزل والأسرة إلى وصفها عنصراً فاعلاً

ونظراً لكثرة المصطلحات التي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني فإنها ليست محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة (٢٠).

كما يظهر عدم الاتفاق أيضاً داخل مجتمعاتنا العربية من منطلق أنه وليد تجربة اجتماعية مغايرة لتجربة المجتمعات الغربية، والواقع أنه على الرغم من التباين بين المجتمعات العربية والغربية من حيث التحول التاريخي بين المجتمعات فإن هناك بعض السمات المشتركة فيما بينها، فما جرى من تحول في المجتمعات الغربية قد أثر في مجتمعات العالم النامي بحكم أن هذه البلدان خضعت للاستعمار الغربي بصورته التقليدية وتخضع الآن للسيطرة المالية والتقنية في إطار الاقتصاد الدولي، فضلاً عن أن حكومات دول العالم النامي اتبعت سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية استرشدت فيها بما جرى في الدول المتقدمة، ويبرر ذلك استخدام مفاهيم واحدة، ومفهوم المجتمع المدني هو أحد هذه المفاهيم (٢١).

نخلص من هذا إلى أنه يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه مجموعة المنظمات غير الحكومية التي شكلت على نحو طوعي ومستقل عن الدولة، وتضم كثيراً من التنظيمات كالجمعيات الأهلية، والمنظمات التنموية غير الحكومية، وتتميز منظمات المجتمع المدني بأنها لا تهدف فقط إلى مقابلة حاجات الأفراد، بل تهدف أيضاً إلى تطوير قدراتهم وبنائها، وجعل

الحياكة وحفظ الأغذية ومن شأن هذه المشروعات إبعاد النساء عن مسار التنمية ومن ثم ظلت الفجوات بين الذكور والإناث على حالها دون تغيير.

أما مدخل المرأة والتنمية: فقد اهتم بتطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة؛ لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات ولاسيما العربية التخلص منها^(٢٦).

أما مدخل النوع والتنمية: فقد أنتشر مفهوم النوع الاجتماعي في التسعينيات ويقصد به الهوية والكيان الإنساني الذي يتم تشكيله اجتماعيًا ويتأثر بما يتم تحديده الإدراك الاجتماعي للأثار الذكورية أو الأنثوية، ويختلف هذا المفهوم عن الجنس، فالأخير يعد عنصرًا ثابتًا لا يتغير، أما النوع والدور والهوية فهما عناصر قابلة للتغير من خلال التنشئة الاجتماعية التي تبدأ من اليوم الأول في حياة الإنسان وتؤثر في الطرق التي يتخذها كل من الذكور والإناث في تفكيرهم وتصرفاتهم^(٢٧)؛ فالنوع منتج من منتجات الثقافة وهذا ما أشار إليه "بورديو" حيث

قادرًا على التأثير في الخطط والبرامج والسياسات المختلفة للتنمية^(٢٣).

أن الربط بين المرأة والتنمية بدأ في السبعينيات وبالتحديد عام ١٩٧٥م، حيث أعلنت الأمم المتحدة العام العالمي للمرأة والذي تطور إلى العقد العالمي للمرأة وأصبح من المستحيل أن تخلو دراسة عن التنمية من الإشارة إلى المرأة، وكان لابد من إطار نظري جديد لمعالجة هذا التطور؛ حيث إن نظريات التنمية المعروفة في ذلك الوقت كالماركسية والتبعية لم تتناول خصوصية وضع المرأة فظهر مدخل المرأة في التنمية في السبعينيات من القرن العشرين نتيجة غياب المرأة عن النظرية والممارسة التنموية، حيث تجاهلت البرامج التنموية إسهام المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وركزت على البرامج التي تساعد على تحسين وضعها الاقتصادي وتأمين دخل للأسرة^(٢٤)، وفي هذا الإتجاه رُبطت قضايا المساواة بين الجنسين بمساعي التنمية التي تدعم دور المرأة وتلغي التمييز بينها وبين الرجل، كما أكدت كثيرًا من المؤتمرات مثل: المؤتمر العالمي الأول برعاية الأمم المتحدة ١٩٧٠م واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩م الدور الإنتاجي لها دون التنازل عن الوظائف المنزلية وبذلك أغفل هذا المدخل الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المرأة للتنمية^(٢٥)؛ حيث ركز على أدوار المرأة الإنتاجية من خلال توجيه مشاريع خاصة بالمرأة لمواجهة مشاكلها ومحاربة الفقر، حيث تقوم هذه المشروعات على تقسيم العمل التقليدي مثل

زادت الإنتاجية وتحسنت مخرجات التنمية للأجيال القادمة^(٣١).

أما مدخل التمكين فقد تبنت كثير من المنظمات الإنمائية منها منظمات مدنية، وغير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيس في برامجها، كما استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً عن السياسات المختصة بالمرأة والرجل في التنمية وهو برنامج يشجع على تمكين المرأة في مجال اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية على المستويات جميعها.

فالتمكن عملية تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على صنع اختيارات وتحويلها إلى مخرجات مرغوب فيها، فتمكين المرأة هو زيادة وصولها إلى الموارد وقدرتها على التأثير والسيطرة؛ فالتمكن يمنح المرأة القوة على التصرف بفعالية لكسب سيطرة أكبر وقدرة على تغيير حياتها وبيئتها الاجتماعية، كما تمنحها القدرة على اتخاذ القرارات، فهي تزيد من قدرة المرأة على تحديد مشاكلها وحاجاتها والفرص المتاحة لديها، كما تمنحها القدرة على صياغة استراتيجية للتعامل مع المشكلات التي تواجهها؛ فالتمكن يسهم في تنمية القدرات ويجعل المرأة أكثر وعياً بأوضاعها وقدرة على الوصول إلى الخدمات العامة والاستفادة من النمو الاقتصادي^(٣٢).

إن التمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي مناسب للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات، كما أنه يعتمد على تطوير العلاقة الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن

أشار إلى أن الهيمنة الذكورية مازالت قائمة عبر ما يسمى بالعنف الرمزي ذلك العنف اللامرئي من ضحاياه أنفسهم، والذي يمارس من خلال تأصله في العقول والأجساد، كما أشار إلى أن النظام الاجتماعي هو أداة لتدعيم مبادئ الهيمنة بدءاً بالدولة والمدرسة^(٣٨).

كما أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في أوضاع النوع وأدواره مثل: العمر ومستوى التعليم والتقاليد المجتمعية والموقع الجغرافي وجدير بالذكر أن مدخل النوع يسعى إلى التأكيد على ان الفوائد العائدة من التنمية تصل إلى الفئات المستهدفة سواء من الرجال أو النساء^(٣٩)، فهو يشير إلى الحقوق المتساوية في المسؤوليات والفرص لكل من المرأة والرجل والمساواة لا تعني أن المرأة والرجل أصبحا متساويين، ولكن تشير إلى أن لكل منهما حقوقاً ومسئوليات وفرصاً، وهي لا تعتمد على المولد كذكر أو أنثى فالمساواة تعني أنهما أحراراً في تطوير قدراتهما واتخاذ خيارات الحياة دون أية قيود يفرضها الميلاد؛ فالمساواة هي قضية حقوق إنسان ومؤشر للتنمية المستدامة^(٣٠).

وهكذا نجد أن إدماج النوع يترتب عليه كثير من الآثار الإيجابية مثل: عدالة التوزيع، والمساواة، والوصول إلى الموارد، وتنمية القدرات البشرية المستدامة القائمة على الفرص المتكافئة، فضلاً عن توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة وتعزيز مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية. وهكذا يعد تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً للتنمية فكلما زاد إدماج النوع

٤- حث المرأة على المشاركة في الحياة العامة والمشاركة المجتمعية.

٥- توعية المرأة بترشيد الاستهلاك.

٦- الإسهام في تحسين الخصائص السكانية للأسر الفقيرة.

٧- مناهضة التمييز ضد المرأة.

٨- زيادة الانتماء والقدرة لدى المرأة والمشاركة في تأهيلها لسوق العمل .

٩- المشاركة في تطوير التعليم.

١٠- الإسهام في الحد من الأمية وبخاصة للمرأة.*

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تمثلت في خمس عشرة حالة من المترددات على تلك الجمعية وقد جاءت خصائص تلك الحالات على النحو التالي:

اتضح أن الحالات معظمها تتراوح أعمارهن فيما بين ٣٠ - ٤٠ عاماً، حيث بلغت نسبتهن ست حالات، يلي ذلك من ٤٠ - ٥٠ حالة حيث بلغت نسبتهن خمس حالات، يلي ذلك اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ - ٣٠ عاماً بلغت نسبتهن في أربع حالات، معظمهن أرامل وبلغ عددهن خمس حالات، ثم المتزوجات وبلغت نسبتهن أربع حالات، كما بلغت نسبة غير المتزوجات أربع حالات، وكانت أقل نسبة من المطلقات حيث بلغت حالتان.

كما تراوحت دخولهن بين ٤٠٠ - ٦٠٠ جنيهاً، وقد بلغت نسبتهن إحدى عشرة حالة، في حين كانت أقل نسبة للدخول من ٨٠٠ - ١٠٠٠، وفيما يتعلق بعدد الأبناء لوحظ أن أعلى نسبة

والاستقرار، ومن ثم يعد مدخل التمكين هو المدخل الذي يتناسب وطبيعة تلك الدراسة من ناحية، وطبيعة المجتمع المصري في ظل التحولات الراهنة من ناحية أخرى.

رابعاً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف وتشخيص الدور الذي يمارسه المجتمع المدني في تمكين المرأة، والذي يقصد به في هذه الدراسة المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح والتي من بينها الجمعيات الأهلية. من أجل التعرف على دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج التاريخي للتعرف على التطورات التي طرأت على أدوار المجتمع المدني في مصر ومدى ارتباطها بالسياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع، أما الطريقة فهي دراسة الحالة على المترددات على جمعية المرأة والتنمية، أما الأداة المستخدمة فكانت دليل المقابلة، أما مجتمع البحث فقد تمثل في جمعية المرأة والتنمية بمدينة الإسكندرية، والتي ينحصر مجال عملها في الشراكة في التنمية الشاملة المتكاملة من أجل تنمية المجتمع المصري، كما تحددت أهداف تلك الجمعية في:

١- الإسهام في محاربة الفقر.

٢- الإسهام في تطوير التعليم.

٣- رفع الوعي المجتمعي بالحقوق القانونية والدستورية للمرأة.

الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال العمل الخيري في مصر ٣٢%.

خامساً: المجتمع المدني في المجتمع المصري: رؤية سيوتاريخية.

ينبغي لنا القول إن دراسة المجتمع المدني في مصر لا يمكن أن تتم بعيداً عن سياقه التاريخي؛ فالمجتمع المدني يتفاعل مع البيئة المحيطة سلبيًا أو إيجابًا، وفيما يتعلق ببيئة المجتمع المدني هناك أربعة أنماط بيئية وهي: البيئة السياسية ويقصد بها الدستور، وقوانين السياسة العامة، والمؤسسات السياسية، والإيديولوجيا السائدة، أما البيئة الاقتصادية فيقصد بها النظام الاقتصادي القائم ومستوى التنمية الاقتصادية، أما البيئة الاجتماعية فهي تعني طبيعة العادات وأنماطها والتقاليد السائدة، ومدى سيطرة التنظيمات الأولية أو الثانوية، ولا يفوتنا الإشارة إلى تأثير المجتمع المدني بالبيئة العالمية سواء السياسية ويقصد بها العولمة، وما ارتبط بها من مشكلات وأزمات اقتصادية، وأيضًا البيئة الثقافية والتمثلة في التعليم عن بعد، ومستخدمي الإنترنت، والبيئة الاجتماعية والتي يقصد بها إحلال التنظيمات الثانوية بدلًا من التنظيمات الأولية (٣٣).

وإذا ما تناولنا تاريخ نشأة المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية التي تشكل إحدى محددات بناء المجتمع المدني، سنجد أن جذور التطور ترجع في التاريخ المصري إلى عهوده الفرعونية؛ إذ جعلت البيئة الزراعية للمجتمع المصري قيم وعادات التعاون ومساعدة الناس

هي اللاتي لديهن عدد يتراوح بين ٣ - ٥ أطفال؛ حيث بلغت نسبتهن ست حالات يلي ذلك من لديهن من ١ - ٣ أطفال؛ وبلغت نسبتهن خمس حالات، في حين النسبة الأقل فيهن ليس لديهن أولاد لعدم زواجهن حيث بلغت نسبتهن أربع حالات.

وفيما يتعلق بنوعية السكن ارتفعت الحالات التي تسكن في شقة إيجار حيث بلغت نسبتهن ثمان حالات يلي ذلك الحالات التي تسكن في منزل مشترك سبع حالات.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي لحالات الدراسة فقد جاءت نسبة الأمية أعلى نسبة ٦٠% بواقع تسع حالات، في حين جاءت نسبة المتعلمات ٤٠% بواقع ست حالات وجاءت من التعليم المتوسط.

أسباب التردد على الجمعية كانت أعلى نسبة من الحالات للحصول على مساعدات مالية، حيث بلغت نسبتهن ثمان حالات، يلي ذلك الحصول على الرعاية الصحية بلغت نسبتهن أربع حالات وكانت أقلهن من يترددن على الجمعية لاكتساب مهارات تمكنهن من الحصول على فرص عمل، حيث كانت نسبتهن ثلاث حالات، وتتفق هذه الدراسة التي نحن بصدها مع الدراسة* التي أجريت على أربع بلدان عربية (لبنان - واليمن - ومصر - والمغرب)؛ للتعرف على واقع العمل الأهلي في هذه البلدان حيث لوحظ أن أنشطة الجمعيات الأهلية معظمها يغلب عليها الطابع الخيري والرعايي حيث بلغت نسبة

تظهر تكوينات تدخل في مصاف المجتمع المدني وكان في مقدمتها الجمعيات الإسلامية والمسيحية والجمعيات المهنية، والنقابات العمالية^(٣٥)، حيث تأسست الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨م، بغرض تأسيس المدارس وإعانة الفقراء ثم تأسست عام ١٨٩١م جمعية التوفيق القبطية لرعاية الفقراء ونشر التعليم ثم دخلت الجمعيات على أثر الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨١م إلى العمل في مجالات الحياة المختلفة كالصحة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والنهوض بالمرأة، وبلغ عدد الجمعيات سبعين جمعية، وزادت منظمات المجتمع المدني المهتمة بالنهوض بالمرأة؛ حيث تأسست أول جمعية نسائية بقيادة هدى شعراوي، ومن ثم ظهر الاتحاد النسائي عام ١٩٢٣م^(٣٦).

المرحلة الثانية: من ١٩١٩م - ١٩٥٢م.

شهدت هذه الفترة جهود الليبرالية المصرية النشطة وإطلاق حرية تكوين الجمعيات في دستور ١٩٢٣م الذي أعطى المصريين الحق في إنشاء الجمعيات الأهلية، حيث بلغ عددها أكثر من ثلاثمائة جمعية، وظهرت حركة ازدهار للجمعيات الإسلامية ومن أهمها جمعية الشبان المسلمين ١٩٢٧م، وجمعية الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨م، وقد أنشأت هذه الجمعيات في بدايتها من أجل أهداف دعوية ودينية صرفة لمواجهة الأخلاق الغربية التي انتشرت في المجتمع المصري، كما أن الفجوة الطبقة واتساع نطاق الفقر أدى إلى اتجاه الطبقة الوسطى للإصلاح الاجتماعي^(٣٧)، وفي عام

بعضهم لبعض جزءاً لا يتجزأ من حياتهم العادية، ولاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية والفيضانات، وجاءت الديانات السماوية لتشكل منظومة متكاملة من القيم الأخلاقية والدينية التي اندمجت مع الاحتياجات الضرورية للمصريين وهو ما أكده جيمس بريستيد في مؤلفه "فجر الضمير" بقوله: إن تاريخ مصر هو تاريخ نشأة الأخلاق وبزوغ فجر الضمير العالمي^(٣٤).

ويمكن تقسيم مراحل التطور التاريخي

للمجتمع المدني إلى:

المرحلة الأولى: الفترة الممتدة من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٢٣م.

تبدأ هذه المرحلة بحكم محمد علي (١٨٠٥م - ١٨٥٤م) وعهد إبراهيم وعباس ثم سعيد وإسماعيل حتى عام ١٨٧٣م، وجاءت الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي لتبدأ مرحلة جديدة في تطور النظام السياسي المصري، وفي تطور المجتمع المدني، اتسم النظام السياسي خلال هذه الفترة بوضع أساس مؤسسات الدولة الحديثة وبتصاعد الوعي السياسي نتيجة عدة مؤثرات من أبرزها بدء تكوين الأحزاب ودور الجمعيات الأهلية، وتتميز فترة حكم "محمد علي" بإرسال البعثات الدراسية للخارج مما أدى إلى الاحتكاك بالفكر الغربي ومعرفة النخبة المتعلمة في مصر بما كان يجري في البلاد المتقدمة، وقد ارتبطت نشأة المجتمع المدني في مصر بقيام الدولة الحديثة في عهد "محمد علي" وكانت أول هذه المنظمات هي الجمعية اليونانية في الإسكندرية عام ١٨٢١م، وبعد الغزو الغربي لمصر بدأت

ومن ثم شهدت هذه الفترة تزايد دور الدولة في تقديم الخدمات والإنتاج، ومع مطلع السبعينيات تغير هذا الوضع حيث أعطى الرئيس الأسبق "محمد أنور السادات" قراراً بالتحول نحو التعددية السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وزادت جمعيات المجتمع المدني وزادت فرص حصول تلك الجمعيات على تمويل أجنبي، ومع بداية الثمانينيات ظهرت سيطرة تيارات الإسلام السياسي على النقابات المهنية المختلفة وتزايدت عدد المنظمات الحقوقية والدفاعية في مصر منذ الثمانينيات (٤٠).

وقد شهدت فترة الثمانينيات بدء عهد الرئيس الأسبق "محمد حسني مبارك" بفتح آفاق جديدة للعمل الأهلي في مصر، ما لبث إلى أن تحول لعداء ما بين الحكومة من جهة والمجتمع المدني لاسيما المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان من جهة أخرى، وقد أدت حالة الطوارئ الدائمة التي أعلنها "حسني مبارك" في عام ١٩٨١م إلى التقييد بشكل كبير من أنشطة الجمعيات، وقد أدى قانون عام ٢٠٠٢م إلى السماح لوزارة الشؤون الاجتماعية بحل أية جمعية وإلزام الجمعيات المصرية بالتسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية (٤١).

وهكذا تبدو ملامح تغير دولة الخمسينيات من قيادة التنمية الوطنية بهدف تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، مستفيدة من سياسة عدم الانحياز مع الكتلة الشرقية إلى دولة السبعينيات والتي اتجهت نحو الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية وإخضاع النمو في الداخل لمقتضيات

١٩٣٦م ارتفع عدد الجمعيات إلى خمسمائة جمعية مما دفع الدولة إلى تأسيس المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي بهدف التنسيق بين الجمعيات التي تحول إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩م ليحدد نقطة ذلك التحول في العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة، إذ أصبحت هذه الجمعيات تحت سيطرة جهة إدارية واحدة وجاء قانون ٣٩ لعام ١٩٤٥م لتمثيل فرض سيطرة الدولة المطلقة بشكل غير مباشر على الجمعيات وجسد عام ١٩٥١م قمة تدخل الدولة في شؤون الجمعيات الأهلية لاعتبارات سياسية وأمنية، إذ اصدر قانون (٦٦) والذي جعل الجمعيات الأهلية الدينية تحت سيطرة وزارة الداخلية (٣٨).

المرحلة الثالثة: من ١٩٥٢م - ١٩٧٠م .

تعرض المجتمع المدني في مصر إلى انتكاسة كبرى مع بدايات عام ١٩٥٣م عندما أصدر قرار حل الأحزاب السياسية من قبل الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر وإنشاء تنظيم سياسي واحد تطور من كونه هيئة تحرير ثم اتحاد قومي إلى أن وصل إلى الاتحاد الاشتراكي، ثم تلى ذلك كثير من قرارات تحجيم منظمات المجتمع المدني؛ حيث تم إيقاف نشاط الاتحاد النسائي واتحاد فتيات النيل، ثم صدر قانون (٣٤٨) لسنة ١٩٥٦م والذي فرض حل جميع التنظيمات الأهلية واعتبر هذا القانون أن أية مخالفة لنصوصه هي جريمة تخضع لقانون العقوبات (٣٩).

المجتمع المدني من أبرزها المنظمات الحقوقية، كما حدث توجه تنموي مهم للغاية حيث تخطت هذه المجتمعات الدور التقليدي لمنظمات الخير والمنظمات الخدمية إلى منظمات تنموية تهدف إلى تمكين الأفراد وبناء قدراتهم على المدى الطويل (من خلال التدريب والتأهيل وإيجاد فرص عمل والقروض الصغيرة وتنمية المجتمعات المحلية) (٤٤).

يوضح هذا الجدول معدلات النمو في ظاهرة المجتمع المدني في ضوء علاقته بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية وأيضاً المتغيرات الخارجية.

عدد الجمعيات	المتغير	العام
٣٠٠	إصدار أول دستور رسمي يعترف بالجمعيات	١٩٢٥
٢٠٠٠	قبل ثورة يوليو بعامين	١٩٥٠
٧٠٠٠	نهاية الحكم الناصري	١٩٧٠
٨٤٠٢	نهاية حكم السادات وتبني سياسة الانفتاح	١٩٨٠
١٢.٨٣٢	صحة المجتمع المدني وتأثره بالمؤتمرات العالمية	١٩٩٠
١٦.٠٠٠	تدفق التمويل الخارجي	٢٠٠٠
٣١.٠٠٠	أحداث ثورة يناير	٢٠١١
٤٦.٢٠٠	التفاعل بين المتغيرات العالمية والوطنية	٢٠١٤

تقسيم العمل الدولي، وشروط الشركات المتعددة الجنسية، وقد شهدت المنظمات خلال هذه المرحلة نمواً نوعياً وكمياً وارتبط في التسعينيات بالإدراك للدور المتزايد الذي تمارسه هذه المنظمات في ظل سياسات التحول الاقتصادي والخصخصة التي أدت بهذه المنظمات إلى طرحها كآلية لمواجهة الآثار السلبية لهذه السياسات لاسيما بالنسبة للفقراء والنساء (٤٢).

ومع مطلع الألفية الثالثة وقعت مصر على وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية مع دول العالم من أجل مواجهة كثير من التحديات والتي تأتي في مقدمتها مكافحة الفقر، وتمكين المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتطوير الخدمات الصحية والصحة الإنجابية، وقد تضمنت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية ثلاثة أفكار عن المجتمع المدني.

أولاً: التأكيد على مفهوم المجتمع المدني القوي بمعنى الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف والوصول إلى الفئات المستهدفة.

ثانياً: تأكيد قيمة الشراكة ويشير إلى علاقة بين طرفين أو أكثر لتحقيق النفع العام.

ثالثاً: المشاركة الشعبية القاعدية بمعنى تحريك المواطنين للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية. وقد نجح المجتمع المدني في مطلع الألفية في تسجيل مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية (٤٣).

وهكذا تصاعد عدد منظمات المجتمع المدني، حيث وصل عددها في مصر ١٨٦٠٠ عام ٢٠٠٤م، كما ظهرت أنماط جديدة من منظمات

أستناداً إلى تحقيق هدف نهائي وهو تمكين الفئات المستهدفة فضلاً عن أن الدمج يعكس التوجهات الحالية، وأن المنظمات التي تسعى إلى تمكين النساء من خلال التدريب والتأهيل لسوق العمل تطرح في الوقت نفسه برامج التوعية الحقوقية للمرأة، كما تسعى إلى التأثير في السياسات والتشريعات في اتجاه إنصاف المرأة، ويأتي هذا الدمج ليستوعب الفهم والمعنى الأكثر شمولاً للتنمية البشرية، في الوقت نفسه تصاعدت منظمات تقدم خدمات صحية بسبب ارتفاع أسعار الخدمة الصحية في إطار الخصخصة والتحرير الاقتصادي^(٤٦).

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع أعداد الجمعيات التي سجلت بعد عام واحد من ثورة يناير ليقترّب عددها إلى ٥٠٠٠ جمعية، وحدثت حالة من الإقبال المجتمعي للمشاركة وتراجعت الحكومة الجديدة في هذه الفترة الانتقالية وتخلت عن المراقبة الأمنية فحدث تصاعد في عدد الجمعيات الدينية، ولأول مرة في تاريخ الجمعيات الأهلية في مصر يُسجل هذا العدد في عام واحد ويتركز في محافظات الوجه القبلي، ومع نهاية عام ٢٠١٤م وصل إجمالي عدد الجمعيات إلى ٤٦ ألف جمعية أو منظمات مجتمع مدني، وهنا يُثار تساؤل هل حدثت تغيرات في بنية المجتمع المدني في مصر بعد الثورات المصرية^(٤٧).

يمكن القول إنه لأول مرة في تاريخ منظمات المجتمع المدني تأتي محافظة القاهرة في المرتبة الرابعة في إجمالي عدد المنظمات

أمني قنديل، التحولات في البنية والوظيفة، المجتمع المدني بعد الثورات في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤
وجدير بالذكر أن تصاعد منظمات المجتمع المدني في بداية الألفية الجديدة يرجع إلى خطاب سياسي اممي من الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، حيث أشارت إلى أن المجتمع المدني يتعامل مع الآثار السلبية لسياسات تحرير قوى السوق، ومن ثم فإن منظمات المجتمع المدني هي ليست آلية للتغيير لكنها أقرب إلى أن تكون آلية للتكيف مع المتغيرات العالمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية، كما شهدت هذه الألفية تطوراً ملحوظاً لتعزيز الاهتمام بالمرأة ويرجع ذلك إلى أن البيئة كانت مهينة لدور أكبر للمرأة، وتأسيس مجالس قومية (حكومية وشبه حكومية) لإنصاف المرأة وتوفير فرص متكافئة لها^(٤٥).

وكان من أبرز دوائر الاهتمام الموجه للنساء التوعية والتثقيف، وأنشطة تتجه للتأثير في السياسات ولاسيما ما يتعلق بالتشريع، وأنشطة وبرامج ثقافية واجتماعية، والتعليم ومكافحة الأمية، وتحسين نوعية الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية، والاهتمام بالنساء الفقيرات، وتجدر الإشارة إلى أنه صنفت المنظمات إلى مجموعة العمل الخيري، ومجموعة العمل الخدمي، ومجموعة العمل التنموي والحقوقية، ومع التطور خلال الألفية الثالثة حدث دمج الأنشطة التنموية مع الحقوقية

الاقتصادي والخصخصة وإعادة الهيكلة للاقتصاديات، وأثارها السلبية؛ فقد أدت برامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى فقر مئات الملايين من الأفراد، كما أسهمت في انقراض حقوق المرأة الاقتصادية حيث أدت إلى زيادة مستويات الفقر، كما أدى الإصلاح الاقتصادي وهيكلية الاقتصاديات إلى تطوير اقتصاد رخيص للعمل على النطاق العالمي، وامكانات إنتاج هائلة بالنظر إلى كتلة العمالة الرخيصة^(٤٩)، وقد أدى وقف التعيين في الوظائف العامة إلى زيادة معدل البطالة، ووفقاً لبيانات وزارة التخطيط اتجه معدل البطالة للتزايد منذ بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٠، ١٩٨٧/٨٦، حيث زاد من ٥.١% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧.٤٠% في نهاية ١٩٨٧/٨٦، واستمر هذا التزايد حتى بلغ ٩.٦% عام ١٩٩٥/٩٤، كما ارتفعت أعداد العاطلين عن العمل خلال الفترة ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٨/٩٨، ليصل إلى نحو ١.٤ مليون متعطّل في نهايتها مقابل ٥٧٠ ألف في بدايتها، ولوحظ أيضاً ارتفاع معدل البطالة بين الإناث إذ بلغ نحو ٢٤.١% في مقابل ٧.٥% بين الذكور، ومن أهم أسباب ذلك انخفاض معدل تعيين الإناث في أجهزة الحكومة والقطاع العام بوصف الإدارات الحكومية تمثل المستخدم الرئيس لهن، وضاعف من هذا الأثر عدم إقبال القطاع الخاص على تشغيل الإناث^(٥٠).

ومع ظهور العولمة والنظام الاقتصادي الجديد وزيادة أعداد الشركات المتعددة الجنسية

الجديدة التي تم إظهارها بعد ثورة ٢٥ يناير، كما استأثرت محافظات الوجه القبلي بعدد أكبر من المنظمات الجديدة والتي كان معظمها جمعيات خيرية - دينية، كما تضاعفت المنظمات الحقوقية لتصل إلى (٣٦٠) منظمة ويبرز هذا ظاهرة التمويل الأجنبي، كما حدثت تحولات وظيفية في منظمات المجتمع المدني، حيث اتجهت إلى التركيز في مجال واحد رئيسي، وكان أبرزها تنموي خدمي، أو الاهتمام بالفنون، وبروز منظمات حقوقية معنية بحقوق الملكية الفكرية، والدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي، والحق في السكن ومع ذلك استمرت معظم الجمعيات ذات طابع خدمي وخيري ولم يتغير النمط الخيري بعد ثورة يناير، كما أن ٣٠% من الجمعيات نشطت في مجالات تنموية لتمكين النساء، إلا أن حالة من الوهن والضعف أصابت المجتمع المدني فكان ينظر إليها على أنها مرحلة انحسار العمل العام في ظل سياق البيئة الثقافية والاقتصادية والسياسية وربما يرجع هذا إلى ما تشهده مصر من توترات اجتماعية واقتصادية قلصت الثقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن إشكالية التمويل الأجنبي، ولا شك أن أحد المخاطر التي تتعرض لها هذه المنظمات تتمثل في قضية استدامة هذه المنظمات ولاسيما التنموية^(٤٨).

سادساً: دور المجتمع المدني في تمكين المرأة.

أ - التمكين الاقتصادي للمرأة: يأتي الاهتمام الدولي بمسألة التمكين الاقتصادي للمرأة من سعيها التخفيف من آثار عملية الإصلاح

تبعها من متغيرات في وسائل الإنتاج وأنماطه وفنونه، ومع التغير السريع في المهن والذي يتطلب نوعية معينة من المهارات والقوى العاملة، ومن ثم تحتاج أسواق العمل حاليًا إلى إجراء تغيير في هيكلها ليتناسب مع هذه التغيرات الدولية^(٥٣)، وهكذا تعاني مصر من مشكلة البطالة فقد ارتفع عدد العاطلين ليصل إلى ١٢.٨ عام ٢٠١٥م، ويُعزى الارتفاع الكبير في السنوات الأخيرة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي أعقب ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ويرجع ارتفاع معدل البطالة ولاسيما بين الإناث إلى عدة عوامل، أولًا: التميز ضد عمل المرأة، وتفضيل توظيف الذكور على الإناث بسبب تضرر بعض أصحاب العمل من القوانين المختصة بتنظيم عمل المرأة التي تتمثل في كثرة الإجازات والارتباطات الاجتماعية، وعدم وجود التفريغ الكامل للعمل مقارنة بالذكور مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها^(٥٤).

وعلى الرغم من أن العولمة قد أسهمت في إيجاد فرص عمل جديدة للمرأة فإن الأجور كانت متدنية، وربما يرجع ذلك إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة ونقل كثير من الصناعات التحويلية إلى بلدان أخرى مما ترتب عليه تقليص فرص عمل المرأة واتجاهها إلى النشاطات الاقتصادية في القطاع غير الرسمي الذي تنامي بهدف جني الربح والتهرب من دفع الضرائب وتجاوز قوانين العمل، وبالتالي من المتوقع أن تكون نسب المشاركة الاقتصادية في هذا القطاع عالية، ومن ثم يمكننا القول إن

تأثر وضع المرأة في مجال العمل وبالتالي على مشاركتها في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى ظهور مصطلح تأنيث الفقر والمرأة المعيلة، ولا شك أن مجرد وجود الأسر التي ترأسها النساء يعد مؤشرًا من مؤشرات الفقر ومن ثم فرص الأسر الفقيرة للخروج من الفقر تعتمد على كمية العمل وإنتاجيته الذي تحدده القوة البدنية والتعليم والمهارات وقدرتها على الاستفادة من الموارد المادية، والتي تشمل على الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية والمعدات الإنتاجية والائتمان فضلًا عن الموارد الاجتماعية مثل شبكات القرابة^(٥٥)، وإذا تتبعنا أوضاع المرأة المصرية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة سنجد أن الإحصائيات أشارت إلى أن نسبة إسهام المرأة في قوة العمل إلى إجمالي قوة العمل في عام ٢٠٠٠م مثلت حوالي ٢٢% فقط، وارتفعت قليلاً عام ٢٠١٠م لتصبح ٢٣.١% في مقابل ٧٨% للذكور، كما أن معدلات البطالة وفقًا للنوع الاجتماعي تشير إلى أنها وصلت بين النساء إلى ٢٢.٦% عام ٢٠١٠م، كما ترصد لنا إحصاءات ٢٠١٠م أن أعلى نسبة تركز لعمالة المرأة توجد في كل من الزراعة والصيد ٤٢.٨% يلي ذلك في قطاع التعليم والصحة، وبلغت نسبته ٤١.٢% وتتوزع باقي النسب على تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية وغير ذلك من أنشطة اقتصادية^(٥٦)، وتوضح لنا تلك النسب أن معدلات البطالة زادت بنسبة كبيرة لدى كل من الذكور والإناث، وربما يرجع ذلك إلى أنه في ظل المتغيرات الدولية والعولمة وما

الظروف والتقلبات الاقتصادية وانعدام الأمن الوظيفي أثرت في المساواة بين الجنسين^(٥٥).
وإذا تتبعنا الإحصاءات من ٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٤/٢٠١٥ نجد أن معدل البطالة قد ارتفع من ١١.٨% إلى ١٢.٥% عام ٢٠١٥م، وبلغت نسبته بين الذكور من ٧٧.٤ إلى ٧٦.٩ عام ٢٠١٥-٢٠١٦ في حين بلغت نسبته بين الإناث من ٢٢.٦ إلى ٢٣.١^(٥٦).

تطور معدلات البطالة في مصر

في الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ - ٢٠١٦

نسبة التغير سنوياً	-٢٠١٥	-٢٠١٤	-٢٠١٣	-٢٠١٢	-٢٠١١	-٢٠١٠	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
قوة العمل	٢٨.٥٣١	٢٧.٧٨٨	٢٧.٥٧٥	٢٧.٢٠٧	٢٦.٨٩١	٢٦.٣٤٢	١.٤٩
المشتغلون	٢٤.٩٧١	٢٤.٢٧٠	٢٣.٩١٧	٢٣.٥٨٩	٢٣.٤٩٦	٢٣.٢٣٤	١.٥٤
المتعطلون	٣.٥٦٠	٣.٥١٨	٣.٦٥٨	٣.٦١٨	٣.٣٩٥	٣.١٠٨	١.٢٦
معدلات البطالة	١٢.٥	١٢.٧	١٣.٣	١٣.٣	١٢.٦	١١.٨	٠.١٨-
نسبة الذكور في قوة العمل	٧٦.٩	٧٧.١	٧٦.٨	٧٧.٣	٧٧.٢	٧٧.٤	٠.٠٨-
نسبة الإناث في قوة العمل	٢٣.١	٢٢.٩	٢٣.٢	٢٢.٧	٢٢.٨	٢٢.٦	٠.٢٩

ربنا يخليهم"، "ياريت والله حد يساعدنا نشغل في أي شغل بس نضمن لقمة العيش لأولادنا".

لقد كشفت دراسة الحالة عن أن الحالات معظمها كانت تلجأ إلى تلك الجمعية للحصول على المساعدات بنسبة ٨٠%، بواقع اثنتا عشرة حالة، في حين أكدت حالتان بواقع ١٣.٣% أن الجمعية قد ساعدتها على إيجاد فرصة عمل، في حين أن حالة واحدة بواقع ٦.٧% قد ذهبت إلى أن الجمعية قامت ببعض المشروعات للنساء المترددات على الجمعية.

وهو ما يكشف عن عدم قدرة تلك الجمعية في مواجهة احتياجات هذه الحالات، واقتصرت دورها على المساعدات المادية فقط، أما قدرتها على توفير فرص العمل لتلك الحالات فقد اقتصر على حالتين فقط، أما إقامة المشروعات فقد جاءت متردية للغاية (حالة واحدة)، وربما

كتيب الإحصاءات الاقتصادية، مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٦م، ص ١٧.

وبين هذا الجدول ارتفاع أعداد العاطلين بين الذكور والإناث إلا أن معدل الزيادة في أعداد العاطلين أوضح بين الإناث، وزادت نسبتها في السنوات الأخيرة ٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٦/٢٠١٥.

وبالرجوع إلى الدراسة الميدانية اتضح أن ارتفاع معدلات البطالة كان له انعكاساته على إجابات المبحوثات، فعلى حد تعبير تلك الحالات "إحنا مش قادرين نصرف على أولادنا ولا قادرين نووفر لهم الأكل، ومفيش أي حد يساعدنا هنعمل إيه غصب عننا جينا الجمعية"، "ومفيش حد يبسال علينا ولا حد يبساعدنا غير الجمعية دي

أما فيما يتعلق بما تقدمه الجمعية من إكساب المستفيدات بعض المهارات فقد أشارت إحدى عشرة حالة إلى أنها أسهمت في إكسابهن بعض الحرف البسيطة، حيث أشارت حالتين إلى أنها "بتعلم الستات عمل المفارش والسجاد اليدوي"، في حين أشارت حالتين إلى أن الجمعية ساعدتها على تعلم الحاسب الآلي عشان تقدر تلاقي شغل.

ويتفق هذا مع دراسة * أجريت على إحدى الجمعيات في العراق التي أشارت إلى أن الجمعية تقوم بإعطاء الدورات في الحاسب الآلي، وإقامة دورات لتعليم بعض المهارات والحرف.

وهكذا ترى الباحثة ان ثمة معوقات للتمكين الاقتصادي للمرأة والتي من أهمها كثرة المسؤوليات الملقاة عليها ومحاولاتها الموازنة بين أدوارها الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية، والتي تعني الموازنة بين أولويات مسؤولياتها وماهو متوافر لديها من وقت يجعلها في كثير من الأحيان تتنازل عن الانخراط في العمل الإنتاجي الرسمي لصالح العمل الإنجابي، وعند حاجتها إلى زيادة دخل الأسرة أو إعالتها بالكامل فإنها تلجأ إلى القطاع غير الرسمي ولا يفوتنا الإشارة إلى طبيعة الأنماط الثقافية والاجتماعية التي تحافظ على المرأة خارج سوق العمل، والتي تسهم في تقليل الفرص الاقتصادية للمرأة بعد ذلك في حياتها، هذا فضلاً عن أن الزواج المبكر الذي مازال شائعاً في بعض التقاليد يحول دون إسهامهن اقتصادياً فغالباً ما يجعلهن يتوقفن عن

يرجع ذلك إلى ضعف مواردها المالية فالتمكن الاقتصادي للمرأة يحتاج إلى توافر أموال لتقديم قروض لمساعدتها على إقامة مشروعات صغيرة، وبذلك تكفي الجمعية بمجرد تقديم إعانات مادية.

أما بالنسبة للخدمات التسويقية: أشارت أربع حالات إلى أن الجمعية تقوم بعمل معارض شهرية حيث تقوم الجمعية ببيع المنتجات التي تصنعها البنات في معارض بأسعار رمزية، كما أشارت حالة إلى أنها تعمل إعلانات علشان تيجي الناس تشتري المنتجات، في حين أشارت حالة أخرى إلى أن الستات بتشتري الوجبات الجاهزة من الجمعية، بينما أشارت تسع حالات إلى أن الجمعية لا تقدم أية خدمات تسويقية، ولا شك أن ضعف الخدمات التسويقية بدا واضحاً من خلال اجابات غالبية الحالات بأنه ليست هناك أية خدمات تسويقية، ولا شك أن دخول التسويق في المنظمات الأهلية على درجة من الصعوبة، ويرجع ذلك إلى أن هذه المنظمات تتعامل مع مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة المتبرعين الذين يقدمون الدعم لهذه المنظمات، والمجموعة الثانية هي المستفيدات من هذه المنظمات، وبالتالي فهي في حاجة إلى تطوير برنامجين منفصلين للتسويق، الأول: موجه إلى جذب الموارد من المتبرعين، والثاني: موجه إلى تقديم الخدمات للمستفيدين، وحتى تقوم بعملها بكفاءة يجب أن تتعرف على الأسواق لتتمكن من أداء واجبها، وتحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها^(٥٧).

ولاسيما في الثروة والدخل والقدرات، كما تحمل هذه السياسات في طياتها مخاطر للأجيال القادمة؛ فالأنشطة البشرية أسهمت في استنزاف الموارد وتدهورها، كما زادت من معدلات الفقر المدقع، وبالتالي شكلت هذه السياسات تحديات أمام المرأة للحصول على حقوقها، وهددت الاستدامة الاقتصادية والبيئة وحصرت المرأة في إطار الوظائف المتدنية وفي ظروف عمل غير لائق (٦٠).

وبحثاً عن مخرج ترى الباحثة أنه لا بد من إزالة المعوقات كافة التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً من خلال طرح آليات لتحقيق التمكين الاقتصادي والتي من أهمها:

- بذل مزيد من الجهد لزيادة ميزانية المشروعات المختصة بعمل المرأة، ومنح مزيد من القروض لتشجيعها على العمل لحسابها الخاص، مع زيادة القبول الاجتماعي للنساء في سوق العمل وفي المناصب الرفيعة.
- إمكانية حصول المرأة على أصول عقارية بخلاف الأرض، فضلاً عن تعليم المرأة وتدريبها في المجالات التي لها علاقة مباشرة بالأعمال التي يرتفع فيها الطلب على العمالة.
- ضرورة بناء القدرات البشرية من خلال تشجيع الاقتصاد القائم على المعرفة واستخدام هذه المعرفة وتوظيفها وابتكارها؛ لتحسين نوعية الحياة

التعليم لكي يقمن بالاعتناء بالأسرة، ومن معوقات التمكين الاقتصادي أيضاً أن المرأة غالباً ما تجد الفرصة سانحة أمامها للعمل في القطاع غير الرسمي حيث الأجور أقل، كما أن ظروف العمل غير لائقة، ولا شك أن العمل اللائق يقوم بدور مهم كرابط بين التنمية وتقليل الفقر، ومع ذلك نجد أن المرأة عبر دول العالم النامي لديها فرص أقل في الحصول على العمل اللائق مقارنة بالرجل، على الرغم من أن نسبة مشاركتهم زادت في السنوات الأخيرة ولكنها كانت زيادة بطيئة (٥٨).

وتتفق الباحثة مع الرأي القائل بضرورة الاهتمام بقضية الفقر ولاسيما فقر الإناث لما يشكله من عقبة أمام عملية تمكين المرأة، ويظهر ذلك في أن المرأة أكثر عرضه للبطالة من الرجل، وحينما نتحدث عن منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة فقر الإناث من خلال تناول الجمعيات الأهلية بوصفها العمود الفقري للمجتمع المدني في مصر نجد أن ثمة تركيز على النساء المعيلات لأسرهن، وكان للمجلس القومي للمرأة دور في تعبئة الجهات الأهلية، لدعم المرأة الفقيرة المعيلة لأسرها في مصر وفي مواجهة ظاهرة فقر المرأة المعيلة، حيث اتجهت شبكات الجمعيات الأهلية نحو تدريب وتأهيل المرأة المعيلة للقيام بمشروعات من خلال القروض الصغيرة (٥٩).

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية والأنماط الحالية للنمو كانت لها تأثيراتها السلبية في زيادة عدم المساواة في النوع

يؤدي الأستثمار فيها إلى تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي وأداة للارتقاء بوضعها^(٦٢).

كما يعد التعليم حافزاً للتنمية المجتمع عن طريق إتاحة الفرص أمام الأفراد ولاسيما النساء منهن لتنمية قدراتهن والإسهام بشكل فعال في مجتمعاتهن؛ فالتعليم ليس مجرد توفير المعلومات التقنية كالقراءة والكتابة والرياضيات والعلوم بل يتيح أيضاً الفرص لاستكشاف الذات، كما يزيد من قدرة المرأة على التمتع بأنماط حياة سليمة، وإنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال والمساعدة بين الولادات، وهكذا يمثل العائد من زيادة عدد النساء في المدارس أكبر من العائد من زيادة تعليم الرجال ويرجع هذا إلى أن تعليم المرأة يؤثر في معدلات الخصوبة، فكلما ارتفعت معدلات إلمام الإناث بالقراءة والكتابة وتحصيلهن العلمي انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية، كما أن النساء اللاتي حصلن على مستوى تعليمي عال غالباً ما يرغبن في تكوين أسر أصغر حجماً^(٦٣)، كما أن ارتفاع مستوى التعليم بين الإناث من شأنه توفير فرص تعليم أفضل لأبنائهن، وتقليل الفجوة بين الجنسين على صعيد العمل والرواتب والترشح للمناصب القيادية، وتجدر الإشارة إلى ما للتعليم من أثر إيجابي في إحداث تغيير في أنماط السلوك التي تؤثر سلباً في البيئة، مما يسهم في إتباع أنماط سلوك غير ضارة بالبيئة، وبالتالي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة^(٦٤).

وإذا ألقينا نظرة عامة على واقع التعليم في مصر من خلال الإحصاءات الرسمية، نجد

• توظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات في المحيط الاقتصادي وتنميته؛ ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة.

• إتاحة الفرصة للاستثمارات التي لا تمتلك رعوس أموال هائلة، ولكنها تمتلك القدرة على العمل في قطاع المعلومات^(٦١).

ب- التمكين الاجتماعي: تعد فرص التعليم والتدريب من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة؛ فالتعليم وبناء قدرات المرأة يساعدها على إدارة شؤون أسرتها بكفاءة وفاعلية، ويساعدها أينما كانت على الوصول إلى المؤسسات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تساعدها على تجاوز الصعوبات التي تعاني منها أسرتها، ومن هذا المنطلق ينبغي لنا القول إن مواجهة التحديات التي تعترض المرأة المصرية التي تحد من تمكينها وتعزيز دورها في الحياة العامة يتطلب أن تعي أهمية دورها في المجتمع وإدراكها بأهمية التعليم في تحسين قدرتها على المطالبة بحقوقها، وبعد الحق في التعليم من أهم الحقوق الإنسانية التي يمكن استثمارها من أجل تنمية مجتمع تسوده المساواة والعدالة، وهو وسيلة وأداة مهمة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام وهو حق لجميع أفراد المجتمع، وقد أكدته المواثيق الدولية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز "سيداو"؛ فالتعليم هو أهم الأدوات لتمكين المرأة ومن أهم الحقوق التي

والثانوي والتجاري ويستثني من ذلك الثانوي الزراعي والصناعي؛ لطبيعة الدراسة المرتبطة بالنوع^(٦٦).

أما فيما يتعلق بنسبة الأمية وفقاً للنوع فيما بين عامي ٢٠٠٧م-٢٠١٣م لوحظ أن نسبة أمية الإناث عام ٢٠٠٧م ٣٨.٣% مقابل ٢٢.٢% نسبة الذكور، في حين قلت نسبة الأمية بين الإناث عام ٢٠١٣م، ووصلت إلى ٣٣.٥% مقابل ١٨.٥٥% للذكور. وجدير بالذكر أن أنتشار الأمية في أي مجتمع يشكل قيدا على تقدمه في المجالات المختلفة، كما يحد من إمكانيات خلق النمو الاقتصادي واستدامته^(٦٧)، ويجب القول إن نظام التعليم في مصر يواجه تحديان رئيسان مرتبطان ببعضهما وهما: ضعف نوعية التعليم وانخفاض مستوى حصول الفقراء على التعليم، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين نوعية التعليم منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي فإنه ما تزال هناك حاجة إلى إجراء التحسينات ليصبح نظام التعليم أكثر مرونة وتنوعاً وملاءمة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وتحدد نوعية التعليم من ثلاثة عوامل هي: بيئة المدرسة وعمليات التعليم والمحتوى التعليمي.

أما فيما يتعلق ببيئة المدرسة فما تزال هناك الكثير من المدارس غير صالحة للاستخدام، كما يمثل تكديس الفصول الدراسية مشكلة في بعض المحافظات فضلاً عن الافتقار إلى مرافق مناسبة، وثمة تحد ثان يواجه نظام التعليم في مصر هو التفاوت في الحصول على

أنه بلغ إجمالي أعداد التلاميذ في مراحل التعليم قبل الجامعي خلال عام ٢٠١٢م - ٢٠١٣م إلى ١٨.٣ مليون تلميذ مقارنة بنحو ١٥.٤ مليون تلميذ عام ٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م. وقد بلغت نسبتهم في المدارس الحكومية خلال عام ٢٠١٢م / ٢٠١٣م إلى ٩١% مقارنة بنحو ٩٢% خلال عام ٢٠٠٦م / ٢٠٠٧م بلغت نسبة التلاميذ الذكور إلى ٥١.٣% مقابل ٤٨.٧% نسبة التلميذات الإناث، ٥٠.٧% نسبة التلاميذ في الحضر مقابل ٤٩.٣% نسبة التلاميذ في الريف عام ٢٠١٢م / ٢٠١٣م ، وقد أشارت الإحصاءات إلى أن هناك ارتفاع في كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية مقارنة بباقي المراحل التعليمية المختلفة؛ حيث بلغت نحو ٤٣.٣ تلميذ / فصل عام ٢٠١٢م / ٢٠١٣م^(٦٥)، كما بلغت نسبة التسرب من التعليم وفقاً للنوع ما بين ٢٠١٠ - ٢٠١١ / ٢٠١١ - ٢٠١٢ في المرحلة الابتدائية بلغت نسبة الذكور ٠.١٥ مقابل ٥.٣% بين الإناث ، أما في المرحلة الإعدادية بلغت نسبة الذكور ٦.٥ مقابل ٥.٦% نسبة الإناث ولا شك أن هذه النسب توضح أن نسبة التسرب بين الذكور أعلى من الإناث في المرحلة الإعدادية ربما لاتجاههم إلى العمل لانخفاض المستوى الاقتصادي لأسرهم، ويظهر هذا واضحاً من نسب القيد الصافي في مرحلة التعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٢م/ ٢٠١٣م؛ حيث تساوت نسبة القيد بين الذكور والإناث في مرحلة ما قبل الابتدائي، وزادت نسبة الإناث في التعليم الابتدائي والإعدادي

بيقولولي إحنا هناخد إيه من التعليم"، في حين أكدت حالتان أن أسرتها كانت تستلف عشان تعليمهم فعلى حد تعبير الحالات "أبويا وأمي كانوا ساعات مش بياكلوا بس يوفروا لي مصروف المدرسة"، "أبويا كان بيستلف فلوس من جارنا عشان يجييلي لبس المدرسة ويدفعلي المصروفات".

ولكن بسؤال الحالات التي لا تعرف القراءة والكتابة أجبن أن سبب وجودهن بالجمعية أنهن لديهن رغبة شديدة في محو أميتهن ولديهن رغبة في التعلم، حيث أشارت حالة إلي قولها "أنا بقالي ست شهور في الجمعية بعرف دلوقت أكتب اسمي وبعرف في الحساب"، "الجمعية بتوفر لينا مدرسين يعلمونا وإحنا عندنا رغبة نتعلم".

كما أكدت معظم الحالات بواقع ١٣ حالة ٨٦.٧% أن الجمعية توفر مدرسين لأولادهن وبيساعدوهن في الدراسة "الدروس غالية قوي وإحنا منقدرش عليها"، "اللي في الجمعية دي الله يباركلهم جاييين مدرسين شاطرين يعلموا أولادنا وبيأخدوا فلوس رمزية بجد حنينين علينا وعلى أولادنا"، حيث كان لدي حالات الدراسة جميعها حرص شديد علي تعليم أولادهن "مش عايزين عيالنا يطلعوا زينا كفاية الغلب اللي إحنا شوفناه". في الوقت نفسه أشارت حالة غير متزوجة إلى أن أهم الخدمات التعليمية بالنسبة لها هي وجود بعض الندوات التثقيفية وربما يرجع ذلك إلى أن هذه الحالة حاصلة علي مؤهل متوسط وغير متزوجة، وبالتالي فهي تسعى إلى

التعليم بين شرائح الدخل المختلفة وبالتالي انخفاض مستوى حصول الفقراء على التعليم، ويكمن وراء هذا الانخفاض سببان رئيسان هما. انخفاض جودة التعليم والتكلفة المرتفعة له؛ حيث تؤدي الخدمة المتدنية والمستوى المنخفض من التحصيل إلى تعليم محدود، إلى جانب أن الإنفاق علي الدروس الخصوصية مكلف بالنسبة للفقراء^(٦٨).

وبالرجوع إلى حالات الدراسة نجد أن الحالات معظمها حوالي ٦٠% بواقع تسع حالات جاءت من فئة الأمية غير قادرين على القراءة والكتابة، وبسؤالهم عن سبب عدم التعليم ذهب بعضهم إلى القول "أهلنا كانوا ناس غلابة ومش متعلمين طلعوننا زيه"، "أحنا ناس غلابة كان هم أهلنا إننا نوفر لقمة ناكلوها مش نتعلموا" والله ما حسيت بقيمة التعليم غير لما كبرت وكان لما يجلسنا جواب ولا أي وصل مكناش نعرف حاجة ونروح لحد يعرف يقرأ هو دا إيه سعتها حسيت وعرفت يعني إيه التعليم". في حين جاءت ست حالات من المتعلمين والحاصلين على تعليم متوسط بواقع ٤٠%. وأكدت تلك الحالات أنها قد تكبدت مشقة من أجل تكملة تعليمهن للتعليم المتوسط وأن حوالي أربع حالات قد أكدت أنها كملت تعليمها بالعافية لأن اسرتها فقيرة وكانت لاتأخذ أي مصروف، ولكن كانت لديهن رغبة في التعليم فعلي حد تعبير حالة أبويا كان لما يلاقيني بذاكر كان يقولي قومي خدمني علينا تعليم إيه"، في حين أجابت حالة أخرى "أنا كنت بروح عند جيرانا أذاكر عندهم أبويا وأمي كانوا

الجنسين، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الحالية بحيث يمكن للنظام التعليمي أن يتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة للجميع وأن يسهم في مواجهة التمييز ولا سيما بين الجنسين ويتناسب مع الواقع المحلي.

- ضرورة جودة التعليم من أجل التنمية وإرساء تعليم يسهم في الاندماج الاجتماعي.
- الاهتمام بإجراء بحوث في قضايا تهم النساء ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي من أجل بناء مواطنين منتمين في مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة بين الجنسين، مع تزويدهن بالمهارات التي تجعلهن أفرادًا منتجين في مجتمع المعرفة.
- الحاجة إلى فهم العناصر المحددة للفجوات بين الجنسين في التعليم الأساسي، وإعداد بيانات موثوق فيها بشأن التفاوتات القائمة في جميع أجزاء الجمهورية؛ لكي تستهدف المناطق الأكثر احتياجًا مع التركيز على ضرورة تعليم البنات بوصفه أولوية من الأولويات التنموية لمصر.
- الاهتمام بمدارس المجتمع ودعمها والوعي بأهمية الطرائق التدريسية المناسبة لها.
- الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لإزالة القيود كافة التي تحول دون أداء المنظمات لعملها لصالح المرأة شريطة أن تكون هذه المنظمات مصرية ولها دور في مجال حقوق المرأة والمجالات التنموية.

ج- **التمكين الصحي**: ينص دستور منظمة الصحة العالمية على أن التمتع بأعلى مستوى

تطوير قدراتها رغبةً في الحصول على فرصة عمل ملائمة، وبالتالي تباينت آراء المستفيدات حول نوعية الخدمات التعليمية ومدى أهميتها تبعًا للمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية ومن ثم الأولويات بالنسبة لهن.

إن التفاوت بين الجنسين في التعليم يقلل من قدرة المرأة على الوصول إلى مناصب قيادية في أماكن عملها، كما يقلل من مهارة قوة عمل المجتمع ومن إمكانية وجود التنافس الاجتماعي، كما أنه يؤثر في جودة الحياة بالنسبة للمرأة، فلا شك أن انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى صعوبة حصولها على عمل ملائم تحصل من خلاله على دخل مناسب، وبالتالي تظل تعيش هي وأسرتها في فقر، فنمة نساء يعانين من العائد الضئيل من العمل، على الرغم من أنهن يعملن لوقت كامل وربما يقمن بعمل شاق، وعلى الرغم من ذلك تظل أجورهن منخفضة لقلّة ما يتمتعن به من مهارات^(٦٩)، وترى الباحثة أن مواجهة هذه التحديات التي تواجه التعليم في مصر تتطلب وضع آليات لتمكين المرأة علي المستوى التعليمي والتي يمكن إجمالها فيما يلي*:

- ضرورة توفير التعليم المجاني للجميع وأن تتوفر لذلك البنية التحتية المناسبة والجهاز التعليمي الكفاء والقادر على التعليم، وتأمين الوصول إلى التعليم بحيث لا يميز النظام التعليمي بين مختلف الفئات الاجتماعية.

• ضمان الموازنة بحيث يكون مضمون المناهج التعليمية مناسبًا ولا يميز بين

بها فكلما حدث تحامل عليها اجتماعياً أو ثقافياً كلما تدهورت صحتها، وكلما استتنت النساء من ملكية الأرض أو الأموال أو حق الطلاق زاد ضعفها البدني، وتجدر الإشارة إلى أن النسق الأبوي السائد قد لا يسمح للمرأة بالتحرك والحرية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتلقي الخدمات الصحية، كما أن المرأة كلما كانت أقل تعليماً واستقلالية من الناحية الاقتصادية قلت إمكانية حصولها على الرعاية الصحية التي تتشدها لارتفاع تكلفتها، وبالتالي أصبح من معوقات تمكينها، ونخلص من ذلك إلى أن النسق الثقافي والموروثات الثقافية تمارس دوراً أساسياً في تحديد الوضع الصحي والفيزيقي والعقلي والاجتماعي للمرأة؛ فالقيم الثقافية متجذرة بعمق داخل الأسرة مما يعوق قدرة المرأة على اتخاذ قراراتها بعيداً عن أسرتها^(٧١).
عندما نتحدث عن صحة المرأة فإننا نتحدث عن قطاع يشكل نصف عدد السكان فضلاً عن ذلك يوجد كثير من المشكلات الصحية للمرأة والتي يشكلها دورها في المجتمع أو ما يسمى بالنوع الاجتماعي، ولقد تزايد الاهتمام في العقدين الأخيرين بصحة المرأة على المستوى العالمي بسبب الجهود التي تبذلها المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كما تزايد الاهتمام بصحة المرأة في مصر مع تنامي عدد منظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال سواء بتقديم الخدمات المباشرة، أو التثقيف، أو التوعية، أو التمكين، كما اهتمت الدولة بإبراز قضية صحة المرأة كقضية توعية وتزايد الوعي

من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية وبعد مرور السنوات على اعتماد هذا الدستور تزايد الاعتراف بالفوارق بين الرجل والمرأة من حيث العوامل التي تحدد صحة كل منهما وعبء المرض الواقع عليه، ويحدد المجتمع لكل من الرجل والمرأة أدواراً مختلفة في مختلف الأطر الاجتماعية وذلك فضلاً عن الفوارق الموجودة في الفرص والموارد المتاحة لكل منهما، وفي قدرة كل منهما على صنع القرارات وممارسة الحقوق الإنسانية بما في ذلك الحقوق المتعلقة بحفظ الصحة والسعي إلى الحصول على الرعاية في أثناء المرض. وتتفاعل أدوار الجنسين الاجتماعية وعدم تكافؤ العلاقات التي يتمتع بها كل منهما مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على نحو يؤدي إلى اختلافهما وتفاوتهما من حيث أنماط التعرض للمخاطر الصحية، والتوصل إلى المعلومات والرعاية والخدمات الصحية واستخدامها، وتؤثر هذه الفوارق في النتائج الصحية على نحو ما تشهد به الزيادة السريعة في القرائن التي تؤكد وجود كثير من الروابط بين الجنس الاجتماعي والصحة^(٧٠).

وهكذا تتأثر صحة النساء باختلاف المحددات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل بلد، مثل الحصول على التعليم، ومقدار ثروة الأسرة ومكان الإقامة، ولا شك أن صحة المرأة تتعرض لضرر من جراء الطريقة التي تعاملن

لعام ٢٠١٠م تعد أمراض الدم والجهاز الهضمي والتغذية السبب الأكبر للوفاة بين الذكور والإناث، وربما يرجع لأنماط حياة الأفراد في العصر الحالي وأساليب التغذية غير الصحية، في حين ارتفعت نسبة الأمراض السريرية في فئات العمر من ٥٠ فأكثر، ربما لصعوبة تلبية حاجتهم الصحية، كما زادت أسباب الوفاة من أمراض الجهاز التناسلي وسجل ارتفاع عند الإناث وربما يرجع ذلك إلى أدوارها البيولوجية التي مرت بها طوال دورة حياتها^(٧٣).

وترتبط الاحتياجات الصحية للمرأة بدورها في الإنجاب، والحمل، والرضاعة، والوضع، وتنشئة الطفل؛ فهي عمليات صحية ولكن عندما تقتصر البيئة إلى العناصر الحاسمة تتحول إلى مشاكل فضلاً عن ذلك تتحمل المرأة مسؤوليات إضافية تتمثل في إسهامها في تعزيز صحتها وصحة مجتمعها، ويتضح ذلك من قيامها بأنشطة الرعاية الصحية؛ فالمرأة تقوم بمهمة التنقيف الصحي وتقوم بتلقي الممارسات الصحية، والنظافة، والغذاء المتوازن، ورعاية الأطفال خلال السنوات الأولى والحرية من عمر الطفل^(٧٤).

ومن الملاحظ أن المستقبل الصحي للمجتمع يعتمد على طفل اليوم والأمهات؛ فصحة الأطفال الصغار كلما كانت جيدة تمكنوا من إحراز تقدم في المجال التعليمي، ومن ثم فإن تعرض المرأة لبعض المخاطر في أثناء الحمل والولادة يعتمد على عدد مرات الحمل، ومحدودية وصولها إلى الموارد الاقتصادية والتعليم الذي يؤثر على

إلى تكثيف الخدمات المقدمة للمرأة، وأول ما يواجهنا هنا هو غياب تعريف واضح ومحدد لما يشتمل عليه تعبير صحة المرأة أقرب التعريفات هو الذي طرحه فان ديركوك سنة ١٩٩١م على النحو التالي "صحة المرأة هي رفايتها الكلية التي لا تحدها العوامل البيولوجية والإنجابية وحسب وإنما تتحدد بتأثيرات عبء العمل والتغذية والتوتر والحرية فضلاً عن وضع المرأة في المجتمع، وتعليمها واستقلالها الاقتصادي، والقيم الثقافية البالية التي تميز ضدها، فصحة المرأة لا تأخذ في الاعتبار مجرد دور النساء في الإنجاب والتنشئة بل تضم أيضاً احتياجات النساء ككل بغض النظر عن السن أو الوضع الاجتماعي^(٧٢).

ومن أهم المفاهيم التي بدأت تترسخ عن صحة المرأة مفهوم توقع الحياة، حيث اتضح حدوث تحسن في الوضع الصحي مع زيادة الخدمات والرعاية الصحية المقدمة لأفراد المجتمع؛ حيث ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذكور والإناث على حد سواء وإن كان أعلى للإناث عنه بين الذكور؛ إذ وصلت نسبة توقع الحياة عام ٢٠١١م للإناث ٧١.٤% مقابل ٦٨.٦% للذكور، في حين بلغت نسبة توقع الحياة عام ٢٠١٥م ٧٢.٩ للإناث مقابل ٧٠.١ للذكور، أما فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأمهات عند الولادة فقد بلغت النسبة عام ٢٠١٠م ٥٤%، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٥م حيث بلغت ٤٩%، وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للوفيات وفقاً لأسباب الوفاة وفئات السن والنوع

القرى الأكثر فقراً ، الاهتمام بالصحة الإنجابية والوقاية من الأمراض المعدية، والاهتمام بمرحلة البلوغ والتغيرات المصاحبة لها، والتوعية بالاكشاف المبكر للأورام والاهتمام بصحة الأم الحامل ومتابعة الحمل، وتنظيم الأسرة، فضلاً عن محاولة تحسين الوضع الصحي وأسلوب حياة الأفراد الذين يعانون من الإعاقة، كما كان هناك اهتمام بالتوعية بخطورة زواج الأقارب وانعكاساته على الأمراض الوراثية^(٧٦).

أما بالنسبة لحالات الدراسة فيما يتعلق باسهام الجمعية فى الجانب الصحى : فقد أشارت معظم الحالات إلى أن أهم الخدمات الصحية هي الكشف الدوري بالمجان، حيث بلغ عددهن ثمانى حالات، حيث أشارت الحالات إلى أن "في دكاترة بتزور الجمعية"، و"أنها مش بتقدر على ثمن العلاج في المستشفيات" كما أن الجمعية توفر لهم العلاج، وقد بلغت نسبتهم تسع حالات حيث اشارت احدى الحالات إلى أن "الجمعية توفر لهم العلاج عشان هما مش بيقدروا يشتروا العلاج لان أسعار الدواء غالية"، كما أشارت حالة واحدة إلى أن الجمعية بتوفر أجهزة تعويضية وبيعلمونا إزاي نتعامل مع الإعاقة عشان مفيش شيء منقدرش نعمله، في حين أشارت خمس حالات إلى أن الخدمات الصحية غير كافية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة* دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر؛ حيث أشارت إلى أن الرعاية الصحية من أهم المجالات التي تنشط

قراراتها الصحية؛ فاهتمام الأمهات بالحصول على رعاية حمل منتظمة يرتبط بالحالة التعليمية والعملية للأم، ومن الملاحظ أنه لا يمكننا فهم العلاقة التي تربط بين الصحة الإنجابية وبين التمكين ولاسيما الاقتصادي إلا إذا أدركنا تأثير المسئوليات الواقعة على عاتق المرأة فكثرة الأعباء تتمثل في العمل الإنجابي والذي تقوم به المرأة دون أجر، ورعاية الطفل والمسنين، ورعاية أفراد الأسرة المرضى والقيام بأعمال النظافة، فهذه الأعباء تؤثر على حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية سواء من حيث أعباء الوقت أو الحواجز الفعلية التي تحد مباشرة من حصولها على خدمات بالغة الأهمية؛ فحينما لا تتمكن المرأة من الحصول على خدمات الصحة الإنجابية فإنها لن تستطيع أن تقرر ما إذا كانت تريد أطفالاً ومتى تريدهم وكم عددهم، وهذا قد يزيد من عبء الرعاية على عاتقها ويفاقم صور الظلم الواقع عليها فضلاً عن الآثار الصحية والاقتصادية التي تنجم عن حالات الحمل المتكرر أو غير المخطط له مثل: مضاعفات الحمل أو زيادة معدلات الوفيات^(٧٥).

وقد اهتمت مصر برفع وعى المرأة المصرية بالقضايا الصحية من خلال الشراكة بين المجلس القومي للمرأة وكثير من الجمعيات الأهلية، ويرجع ذلك إلى إيمانها بأن المرأة هي المسئولة عن صحة أسرتها، وبالتالي إذا ما تم رفع وعيها في هذا المجال سينعكس على أسرتها وعلى المجتمع بكامله، ومن أهم الإسهامات في هذا المجال المشاركة في تنفيذ القوافل الطبية في

- فيها الجمعيات الأهلية في مصر من خلال توفير الكوادر الصحية، والأدوية، وإعداد برامج التنقيف الصحي، وإتاحة الرعاية الصحية للفقراء بأسعار زهيدة، فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.
- وترى الباحثة ان التمكين الاجتماعي للمرأة يحتاج إلى وضع آليات لدعمها علي المستوى الصحي والتي يمكن إجمالها في:
 - تبني استراتيجية الحد من الفقر والتدريب والتعليم ومحو أمية المرأة، وزيادة الفرص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية فكل هذا يسهم في رفع مستواها الصحي.
 - الحاجة إلى تعزيز أنظمة الصحة لتوجيهها بطريقة أفضل صوب إشباع احتياجات النساء من حيث إتاحة الخدمات لهن وشمولية هذه الخدمات وقدرتها علي تلبية احتياجاتهن، وهذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالصحة الإنجابية بل مسألة تهم المرأة طوال حياتها.
 - محاولة تغيير المحددات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في صحة النساء؛ فكثير من الأسباب الرئيسة لوفيات النساء لها جذور متأصلة في مواقف المجتمعات تجاه المرأة، وهذه المواقف تؤثر في الهياكل والنظم التي تصنع السياسات وتحدد الخدمات والفرص.
 - تعزيز أساسيات تحصيل المعلومات الأفضل عن النساء والصحة بدءاً من نظم تسجيل الأحوال المدنية التي نستقي منها الإحصاءات المدنية، وهذه البيانات لا غنى عنها لتخطيط البرامج الصحية وإدارتها.
- يعد النساء العمود الفقري للنظام الصحي، وعلى ذلك نادراً ما نجدهن في المناصب القيادية أو الإدارية لأنهن يتمركزن في أعمال قليلة الرواتب ويتعرضن لمخاطر صحية ومهنية وهن بوصفهن مقدمات للرعاية الصحية بصفة غير رسمية في المنزل أو المجتمع كثيراً ما لا يحصلن علي الدعم اللازم أو الاعتراف بفضلهن.
- إن تمكين المرأة صحياً وزيادة سيطرتها علي صحتها وتحسينها يتطلب محو الأمية الصحية، فالألمام بالقراءة والكتابة والمهارات المعرفية يزيد من قدرتها على استخدام المعلومات للحفاظ علي صحتها وصحة أسرتها، وتظهر أهمية إدماج محو الأمية الصحية لمقدمي الرعاية الصحية، كما أن محو الأمية في صفوف النساء سيكون له تأثير في شعورهن وتمكينهن وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعد السياسات التي تنتهجها الدولة لدعم المساواة في النوع وسيلة لدعم النمو الاقتصادي، وهذا يتسق والجهود الدولية التي حددت الأهداف التنموية وأقرت بضرورة تمكين النساء لما له من تأثير في الصحة، كما أن هذه الجهود تهدف إلى تحسين مكانة المرأة ودعم تنظيم الأسرة كعنصر فعال في تحويل حياة المرأة من خلال تقليل معدلات الخصوبة واتساع الفرص المتاحة لديها*.

د - التمكين القانوني للمرأة:

تتضح أولى وأهم معالم الاهتمام الدولي بوضع المرأة في إطار النظام القانوني الدولي لحماية حقوق الانسان فيما تواترت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة العامة من تأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة، بما يعني المساواة بينهما في الكرامة والقيمة كبشر، وكذلك المساواة في الحقوق والفرص والمسئوليات؛ ففي ديباجة ميثاق الأمم المتحدة اعلنت شعوب المنظمة الدولية عن عزمها الأكد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقيمته دون تمييز، فضلاً عن الميثاق جسدت عدد من المواثيق الدولية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ومن بين المواثيق الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، كذلك يوجد عدد من مواثيق الأمم المتحدة التي تهتم بالمرأة، ويعتبر الاتفاق المختص بالحقوق السياسية للمرأة أول اتفاق دولي تتعهد فيه الدول الأطراف بالتزام قانوني يتصل بممارسة المرأة للحقوق السياسية.

ومن المعالم ذات الدلالة والأهمية في جهود الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة صدور الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة الذي أعلنته الجمعية العامة عام ١٩٦٧م^(٧٧).

توالى بعد ذلك المؤتمرات الدولية لتنفيذ استراتيجيات عقد المرأة فعقد مؤتمر للقضاء على أشكال التمييز كافة ضد المرأة عام ١٩٧٩م*، وخرج المؤتمر باتفاقية ملزمة قانونياً للدول التي وافقت عليها، ومن أبرز مواد هذه الاتفاقية الاعتراف بتساوي الرجل والمرأة في

الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضرورة تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية والمدنية، والقضاء على أي مفهوم سائد عن دور الرجل والمرأة على جميع مستويات التعليم عن طريق تشجيع التعليم المختلط^(٧٨).

وبعد ذلك عقد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في كوبنهاجن عن عام ١٩٨٠م، ودعا برنامج العمل الذي خرج به المؤتمر إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان حق المرأة في الملكية وسيطرتها على ممتلكاتها، وفي عام ١٩٨٥م عقد المؤتمر العالمي لاستعراض منجزات عقد الأمم المتحدة وتقييمه للمرأة "المساواة والتنمية والسلام في نيروبي"، وجاء انعقاد المؤتمر في وقت كانت الحركة من أجل المساواة بين الجنسين قد اكتسبت فيه اعترافاً عالمياً، ووصف الكثير هذا الحدث بأنه "ولادة الحركة النسوية العالمية"، وقد استهدف المؤتمر تقييم التقدم الذي حدث خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة ووضع مسار عمل جديد لتقدمها^(٧٩).

وهكذا مرت مسيرة المرأة بمحطات مهمة على مدى عشرات السنين، إلا أن الأكثر أهمية هو عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ ففي مؤتمر منظمة المرأة للتنمية والبيئة (مؤتمر المرأة العالمي نحو عالم أكثر متعة)، اجتمعت أكثر من ألف وخمسة سيدة من ٨٣ دولة لوضع وتبنى الأجندة الخاصة بالمرأة، وهي مسودة الوثيقة التي تدعو إلى كوكب أكثر صحة وسلاماً في القرن الحادي والعشرين، وتسلمت المرأة بألية مؤثرة استطاعت من خلالها أن تتجح في

٢٠٠٠م لتؤكددها فينص الهدف الثالث فيها على تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة فضلاً عن دخول المرأة ضمن الأهداف الأخرى السبعة للألفية، كما أكدت البلدان العربية التزامها بأهداف الألفية في مؤتمرات القمة في الكويت وشرم الشيخ وآخرها في الرياض عام ٢٠١٣م، كما انعقدت مؤتمرات إقليمية وعالمية لمتابعة تنفيذ الدول لمقررات بكين كل خمس سنوات كان آخرها تحت عنوان بكين ٢٠+ في الأمم المتحدة بنيويورك ٢٠١٥م^(٨٢).

وهكذا شهدت هذه الفترة كثيراً من الانجازات التي استهدفت تحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات كافة، وإذا طبقنا ذلك على المجتمع المصري نجد أن من أبرزها إنشاء المجلس القومي للمرأة بقرار جمهوري عام ٢٠٠٠م كآلية وطنية تقوم باقتراح السياسات العامة للنهوض بالمرأة، ووضع خطط تنفيذها ومتابعتها وتقييمها بهدف تمهيتها وتمكينها.

كما تحرص مصر دائماً على تنفيذ التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة؛ ففي مجال المساواة القانونية بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات العامة لم يخل من هذا المبدأ حكماً دستورياً عرفته مصر الحديثة منذ دستور ١٩٢٣م حتى دستور ٢٠١٤م، كما ساوى قانون العقوبات بين المرأة والرجل في المساءلة الجنائية، في حين أضاف مزيداً من الحماية للمرأة مثل تجريم التعرض لأنثى بالقول أو الفعل.

التسويق للمساواة الجندرية / النوع الاجتماعي في وثيقة رسمية للأمم المتحدة ظهرت فيما بعد بعنوان الأجندة ٢١ وإعلان ريو، وشمل التركيز في الأجندة على تمكين المرأة على عدة جوانب أهمها الاعتراف بدور المرأة، وسهولة الوصول إلى الموارد، ومنظمات المرأة وتمكينها في عمليات التنمية، ومنذ عام ١٩٩٢م تصدرت القضية الجندرية كثيراً من المؤتمرات منها: المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٣م) والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية ١٩٩٤م بالقاهرة، والقمة الدولية للتنمية الاجتماعية كوبنهاجن ١٩٩٥م، المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥م).

ويعد مؤتمر بكين من أهم هذه المؤتمرات؛ حيث أكد علي أن يكون النوع الاجتماعي هو الغالب في التنمية المستدامة، مشاركة المرأة في صناعة القرار في عمليات التنمية، وتعزيز قدرات المرأة، ومشاركة المجتمع المدني، تمكين المرأة^(٨٠)، فقد حاولت التزامات قمة كوبنهاجن الاجتماعية ترجمة مفهوم التنمية إلى مسار عملي تتبعه الحكومات من أجل وضع استراتيجيات تنموية يكون محورها الإنسان، ومن ثم تتطلب إدخال تغييرات مؤسسية وتغيير في القيم والمفاهيم والتعامل مع مسارات التنمية، كما تناول علاقة المجتمع المدني بالدولة وضرورة أن يكون لها علاقة بالمشاركة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية^(٨١)، وقد تعهدت معظم الدول العربية بتنفيذ مقررات بكين وجاءت الأهداف التنموية للألفية في عام

ومش عارفة تروح لمحامى عشان تاخذ حقها منه عشان تقدر تصرف على عيالها. بينما أشارت حالة أخرى أن الجمعية مش بتساعدنا أننا نتعرف على حقوقنا وإزاي نقدر ناخذ حقنا من أي حد يظلمنا. وأجابت حالة أخرى أنني مقدرش أروح لمحامى عشان بيحتاج فلوس كثيرة وأنا ظروفى صعبة وعيالى لسه صغيرين ومش بيشتغلوا عشان نفسى أعلمهم ومحدث بييساعدنى غير الجمعية لأن أهلى فقرا. وأشارت حالة أخرى أن عندى مشاكل كثيرة مع جوزى ومضطرة أعيش معاه عشان يصرف على عيالى وأنا بحاول أدور على شغل وخايفة أسيبه يطرمنى أنا وعيالى فى الشارع وملاقيش حد يجب لي حقي وحق عيالى منه.

وترى الباحثة ضرورة البحث عن اليات لتفعيل التمكين القانونى للمرأة وذلك من خلال

• ضرورة موامة الخطط الوطنية والقوانين مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة.

• وضع الأطر التشريعية والتنفيذية اللازمة ومراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتشمل قضايا المرأة.

• التعاون مع الآليات الوطنية في تقديم مقترحات لتعديل القوانين والسياسات التمييزية في المجالات كافة.

أن التعرف على الوضع الفعلي لتمكين المرأة في مصر يمكن الوصول إليه من خلال الاطلاع على هذا الجدول الذي يدور حول تقرير الفجوة

كما يجوز للنيابة العامة تأجيل العقوبة المقيدة للحرية للمرأة الحامل في الشهر السادس إلى ما بعد شهرين من وضع حملها، وفي مجال تشريعات الأحوال الشخصية أصدرت الدولة حزمة من التشريعات التي تعمل على حماية المرأة والأسرة والأبناء، كما صدر القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣م الذي تضمن بابًا خاصًا بتشغيل النساء، نص فيه على حق المرأة في الحصول على أجر مساو عن نفس العمل ومنع تشغيل النساء في الأعمال الشاقة، وفي مجال المشاركة السياسية بعد إقرار دستور ٢٠١٤م يعاد النظر في القوانين المنظمة للانتخابات والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، وتأمين مشاركتها في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

كما حدث إعادة النظر في تطوير قوانين الأسرة والتشريعات المتصلة بالزواج والطلاق بشكل عام؛ حيث تمكنت المرأة المصرية من الحصول على حقها في الخلع منذ عام ٢٠٠٠م بعد التخلي عن الحقوق المالية التي يقتضيها الطلاق، كما حصلت على حقها في السفر من غير إذن الزوج، والسماح لها باكتساب الجنسية المصرية لأطفالها من زوج أجنبي^(٨٣).

أما بالنسبة للخدمات القانونية التي تقدمها الجمعية: فقد أشارت جميع الحالات بما يمثل نسبة ١٠٠% إلى أن الجمعية لا تقدم لهن أية خدمات قانونية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود محامين يختصوا بحل المشاكل القانونية التي تواجههن؛ فقد أشارت إحدى الحالات إلى أنها كانت عايزة الجمعية تساعدها لأن جوزها طلقها

بين الجنسين في السنوات الأخيرة والتي تمتد من ٢٠١٠م-٢٠١٥م.

السنوات	الترتيب بين الدول	عدد الدول	الاقتصاد	التعليم	الصحة	السياسة
٢٠١٠	١٢٥	١٣٤	١٢١	١١٠	٥٢	١٢٥
٢٠١١	١٢٣	١٣٥	١٢٢	١١٠	٥٢	١٢٦
٢٠١٢	١٢٦	١٣٥	١٢٤	١١٠	٥٤	١٢٥
٢٠١٣	١٢٥	١٣٦	١٢٥	١٠٨	٥١	١٢٨
٢٠١٤	١٢٩	١٤٢	١٣١	١٠٩	٥٧	١٣٤
٢٠١٥	١٣٦	١٤٥	١٣٥	١١٥	٩٧	١٣٦

علي هذين المؤشرين، حيث ظلت نسبة المؤشر في التعليم ثابتة منذ عام ٢٠١٣م على ١١٠ وزادت الفجوة في عام ٢٠١٥م، أما مؤشر الصحة فقد استمرت النسبة ثابتة في عامي ٢٠١٠م، و٢٠١١م، وزادت النسبة في عام ٢٠١٥م، وقد زادت الفجوة بين الجنسين في مجال التمكين السياسي، ويظهر هذا أيضاً واضحاً في ترتيب مصر في المؤشر السياسي في عامي ٢٠١٤م، ٢٠١٥م.

نخلص من ذلك إلى أن دور المجتمع المدني في تمكين المرأة على أرض الواقع تواجهه كثير من المعوقات، والتي أشارت حالات الدراسة إلى أهمها **فهناك معوقات إدارية** حيث أشارت عشر حالات والتي تصل نسبتها إلى ٦٦% إلى كثرة الأوراق المطلوبة لكي تتمكن من الاستفادة من خدمات الجمعية، كما أشارت خمس حالات إلى وجود صعوبة في التعامل ونفور من جانب الإدارة في تقديم

The Global gender Gap report , world economic forum, s witzerland 2015,163

ويوضح هذا الجدول الفجوة بين الجنسين في مصر خلال السنوات الأخيرة في أربعة مجالات هي: الفرص الاقتصادية والتعليم والصحة والتمكين السياسي، حيث لوحظ أن أوضاع المرأة المصرية لم يطرأ عليها أي تحسن ولاسيما على المستوى الاقتصادي، فقد زادت الفجوة ولاسيما في السنوات ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، حيث وصل ترتيب مصر ١٢٩ من بين ١٤٢ دولة عام ٢٠١٤م، في مقابل الترتيب ١٣٦ من ١٥٤ دولة عام ٢٠١٥م، وعلى الرغم من اتجاه منظمات المجتمع المدني إلى القيام بدور في مكافحة الفقر والقضاء على ظاهرة تأنيث الفقر فإن الوضع الاقتصادي يوضح زيادة الفجوة في السنوات ٢٠١٤م، ٢٠١٥م؛ حيث وصل ترتيب مصر إلى ١٣١ عام ٢٠١٤م من ١٤٢ دولة مقابل ١٣٥ من ١٤٥ عام ٢٠١٥م، أما فيما يتعلق بالتعليم والصحة فقد طرأ بعض التحسن

الجمعية تدينى إعانة تساعدنى أن يبقى لي دخل من عمل أقوم بيه"، في حين أشارت أربع حالات إلى ضرورة السرعة في استخراج الأوراق المطلوبة، مما يدل على كثرة التعقيدات الروتينية التي تحد من سرعة الجمعية في تقديم خدماتها للمستفيدات اللاتي يعانين من ظروف صعبة، ويحتجن إلى مزيد من السرعة في الحصول على الخدمات التي تقدمها الجمعية لحاجتهن الماسة إلى الموارد المادية. وركزت حالتين على ضرورة وجود محامين للجمعية لحل المشاكل القانونية التي تواجه المستفيدات.

وفي النهاية يمكننا القول إن مصر بحاجة إلى مجتمع مدني فعال يساعد الدولة في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ويوفر مئات الآلاف من فرص العمل، ويرفع من مستويات المعيشة في المناطق المحرومة من الخدمات العامة، ومن ثم فالدولة في حاجة إلى تعديل قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية فنحن نعيش في ظل قانون لا يساعد العمل الأهلي بل يؤدي الى إغراق المنظمات في بحر من المستندات والبيروقراطية أو يتجه إلى أشكال قانونية خارج الإطار الرسمي، فنحن بحاجة إلى قانون جديد ينظم النشاط الأهلي، ويحافظ علي مقتضيات الأمن القومي، أما عن قضية التمويل فيجب أن تلزم الجمعيات التي تتلقي تمويلًا بإخطار الأجهزة المعنية والإعلان عن أهداف التمويل وكيفية إنفاقه^(٨٤).

الخدمات، فقد أشارت إحدى الحالات إلى "أنا قابلتني مشكلة أول ماجيت الجمعية عشان أستفيد من اللي بتقدمه طلبوا منى أوراق كثيرة ولقيت صعوبة جامدة قوى"

أما المعوقات المالية: فقد أشارت نسبة كبيرة من الحالات بلغت نسبتها ثمانى حالات إلى أن المساعدات المالية التي تقدمها غير كافية لعدم توافر الموارد اللازمة، فضلاً عن عدم وجود ميزانية كافية لكل الأنشطة التي تقدمها الجمعية، في حين أشارت سبع حالات إلى أن هناك قصور في تقديم الدعم المادي من جانب الحكومة، وقد أشارت إحدى الحالات إلى أن "المبلغ اللي بخره من الجمعية مش بيكفى وعشان كده تحاول أتعلم حرفة فى الجمعية تساعدنى أنى أزود دخلى عشان أقدر أصرف على عيالى"، في حين أشارت حالة حاصلة على مؤهل متوسط إلى أنها "لقت صعوبة فى أن الجمعية تساعدنا فى عمل مشروع صغير عشان مفيش فلوس كافية وعشان كده بتحاول تتعلم حرفة تساعدنا تلاقى شغل".

أما بالنسبة لآراء المستفيدات عن كيفية تطوير الخدمات التي تقدمها الجمعية أشارت سبع حالات إلى ضرورة زيادة مصادر دخل الجمعية وضرورة مساعدة الحكومة لها كي تتمكن من مساعدة غير القادرات ليس فقط بتقديم الدعم المادي لهن بل مساعدتهن على تنمية مهارتهن ومساعدتهن على إعطائهن قروض صغيرة تساعدهن على عمل مشروعات خاصة بهن، فقد أشارت إحدى الحالات "كان نفسى بدل ما

سابعاً: النتائج العامة للدراسة:

- ٨- يعد التمكين الاقتصادي المفتاح الرئيس للنهوض بالمرأة في المجالات كافة؛ فالاستقلالية المالية للمرأة يعطيها الفرصة للاستقلال في اتخاذ القرارات.
- ٩- إن فاعلية منظمات المجتمع المدني يتوقف على قدرتها في تعزيز قدرات المرأة من خلال التعليم والتدريب، فالتعليم يمكن المرأة من الوصول إلى المؤسسات الصحية والسياسية وتجاوز الصعوبات كافة التي تحول دون تمكينها.
- ١٠- ضرورة خلق بيئة تمكينية من خلال الإقرار بحقوق المرأة وحمايتها، وتغيير القيم والممارسات الثقافية المتجذرة التي تقف حجر عثرة أمام تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً.
- ١١- إن قيام المجتمع المدني بدوره في تمكين المرأة بفعالية واستدامة يتطلب متابعتها لما تقدمه من خدمات للمستفيدات ولاسيما القروض، والمشروعات، والمعارض، واكتساب حرف معينة للتأكد من نجاحها في أداء دورها.
- ١٢- على الرغم من التحولات التي طرأت على أنشطة المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة من خلال الاهتمام بفرص التعليم والتدريب والخدمات الصحية، فإن نقص الخدمات وعدم وضوح الرؤية والرسالة لديها يحد من القيام بدورها التمكيني على أكمل وجه.

- ١- ضرورة فتح المجال أمام المجتمع المدني ليكون شريكاً أساسياً في تنمية المجتمع؛ حيث اتخذت منظمات المجتمع المدني معظمها موقفاً إيجابياً من مفهوم التنمية المستدامة الذي ينهض على مكون أساسي وهو التمكين.
- ٢- يتأثر أداء منظمات المجتمع المدني بالسياق السياسي والثقافي والاجتماعي للدولة، فثمة علاقة بين البيئة الداخلية لهذه المنظمات والبيئة الخارجية.
- ٣- ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بسد فجوة غياب الدولة من خلال تدريب وتأهيل واقامة المشروعات الصغيرة للمرأة من أجل الإسهام في تمكينها.
- ٤- إن نجاح المنظمات في أداء دورها في عملية التمكين يرجع إلى مدى قدرتها على تمثيل مصالح الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع.
- ٥- يتطلب تمكين المرأة تعاون مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة في وضع السياسات الخاصة بتمكينها وتنفيذها ضمن السياسات العامة للدولة من أجل إدماجها في عملية التنمية.
- ٦- يعد الاستثمار والاهتمام بالمرأة عنصراً حاسماً في الجهود التي تبذل لمكافحة الفقر.
- ٧- غالبية الاتجاه الخيري لمنظمات المجتمع المدني عن الاتجاه التنموي يرتبط بالوازع الديني الذي يسعى إلى مساعدة الفقراء.

دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص ٣-٤.

٢- تقرير التنمية البشرية، خلق فرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢م، ص ٧.

٣- منور عدنان نجم، دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية - دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ٢٠١٣م، ص ٢٤١.

٤- مصطفى كامل السيد، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ٢٠١٠م، ص ٤١-٤٢.

5-Helen clark , Annexes To The undp ,Gender , equality strategy , 2014-2017,The Future We Want , rights and empowerment ,undp, p 1 .

6-How To mainstream gender , in La operations international labour organization , 1998 , p1 .

٧-أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م، ص ١١٣-١١٤.

8-sara pavanella , Qualitative research on economic empowerment and social Protection , united nations , 2015 , p1

9-Reecha upadhyay in india , An Analytical overview , The Asia Foundation , 2005.p10

١٠- عبد الباسط عبد المعطي، تمكين الأسرة العربية: فاعل تنموي، من دراسات مصرية في علم الاجتماع، تحرير أحمد زايد

١٣- ضرورة تجاوز فكرة الاحسان والعمل الخيري إلى العمل التنموي؛ فمنظمات المجتمع المدني يجب أن تركز علي توسيع خيارات البشر من خلال التعليم والتدريب والتأهيل؛ لتوفير فرص عمل هذا هو جوهر الدور المناط بالمنظمات القيام به لتمكين المرأة.

المراجع المستخدمة

١-تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتمادها خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥م، الأمم المتحدة، ص ١٨.

- كريم أبو حلاوة، دور المنظمات الأهلية العربية في التنمية، من العرب والمستقبل، إرهابات وعي نقدي عربي محتمل، سورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩م، ص ٧٢-٧٥.

- مقدم عبيدات، عبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الحادي عشر، ٢٠٠٧م، ص ٢١٦.

- خالد عبد الفتاح، قيم العمل الأهلي في مصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٥م، ص ١٤.

- هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره علي بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، مركز

- ٣٨-٣٩، بدون سنة نشر، ص ص ١٤٢-١٤٣.
- 19- Nicola Banks , The role of Ngo,s and civil society in development and poverty reduction , manchester , uk , 2012 , pp3-4.
- ٢٠- صادق علي حسن، المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦م، ص ١.
- ٢١- مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م، ص ٣٢٥.
- ٢٢- مديحة محمد السفطي، مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع، في المرأة والتنمية (الآفاق والتحديات)، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩م، ص ص ٦٣-٦٤.
- ٢٣- النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ٢٠١١م، ص ١١٩.
- ٢٤- مصطفى كامل السيد وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ٣٩-٤١.
- ٢٥- دلال بحري، النظرية النسوية في التنمية، مجلة الفكر، العدد الحادي عشر، الجزائر، جامعة بسكرة، دون سنة نشر، ص ٧٦.
- وآخرون، القاهرة، مركز البحوث للدراسات والبحوث، ٢٠٠٢م، ص ص ١٠٢١-١٠٢٢.
- ١١- الحبيب الجحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، العدد ٤٩، الرباط، منشورات الزمن، ٢٠٠٦م، ص ص ١٩-٢١.
- ١٢- أحمد إبراهيم ملاوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دبي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ٢٠٠٨م، ص ص ٦-٧.
- ١٣- وياردا هوارديج، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة ليلي زيدان، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٧م، ص ٢٠.
- ١٤- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، ٢٠١٢م، ص ص ٢٣١-٢٣٢.
- ١٥- علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام والمجتمع، عمان، مكتبة اليازوري، ٢٠١٤م، ص ص ٦٦-٦٧.
- 16-Peter Willetts ,What is a non governmental organization ,London , city university , 2000 ,PP1-9.
- 17-World bank .org .
- ١٨- نغم صالح، مجتمع مدني أم مجتمع أهلي، دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية، العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد

- ٢٦- خليل النعيمات، تمكين المرأة، مؤسسة النيرا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٠م، ص ٣-٤.
- ٢٧- جاين هودج، دليل لميسري التدقيق في النوع الاجتماعي، جينيف، مكتبة العمل الدولي، ٢٠١٢م، ص ١١٥-١١٦.
- ٢٨- بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م، ص ١٨-١٩.
- ٢٩- إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية، ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، دون سنة نشر، ص ٢.
- 30-Helen cleark , Annexes to The undp , Gender equality strategy , op ,cit . pp1-2
- 31-Elson Ncagatay, From Gender perspective , unitd nationas development fund for women, social research center , 2004 , p3 .
- 32- sara pavannello , Qualitative research on economic empowerment and social protection , op , cit , p2-3 .
- * تم الحصول علي المعلومات المختصة بمجتمع البحث من الجمعية.
- ٣٣- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، الجزائر، مجلة دراسات، العدد ٢٤، ص ١٥-١٦.
- ٣٤- ورشة عمل "تخطيط وجذب وإدارة التطوع بدعم من برنامج تنمية المشاركة"، مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة، ص ١٨-١٩.
- ٣٥- خالد عبد الفتاح، قيم العمل الأهلي في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٧.
- ٣٦- ورشة عمل "تخطيط وجذب وإدارة التطوع"، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١.
- ٣٧- هاني نسيرة، الجمعيات الخيرية والإنسانية الإسلامية في مصر، دراسة نظرية وميدانية، دراسة مقدمة لمؤتمر باريس للجمعيات الإنسانية والخيرية، ٢٠٠٣م، ص ٣.
- ٣٨- عبد الغفار شكر، الدور الترموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونيات في مصر، القاهرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٥م، ص ١٣٤.
- ٣٩- التحديات المؤسسية والتمويلية لمنظمات المجتمع المدني في مصر رؤية واقعية وتوصيات، ورقة تصدرها وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان التابعة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠١٦م، ص ٦.
- ٤٠- محمد مختار قنديل، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٢٥، ٢٠١٢م، ص ٤٥.
- ٤١- ميرفت ر شماوي، وتيم موريس، نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي، انترناك، ٢٠٠٧م، ص ١٨.
- ٤٢- خالد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.
- ٤٣- أماني قنديل، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، بغداد، مبرة

- ٥٠- عبد الفتاح الجبالي، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص ١٣٢-١٣٣.
- 51- Niala kabeer , Gender poverty and inequality : in journal gender, development, volume 23, No2, 2015 , pp192-193 .
- لمزيد من التفاصيل انظر:
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث القوى العاملة للسنوات ١٩٨٤م-٢٠١٠م، ص ص ١٣٤-١٣٥.
- ٥٢- أماني قنديل، دراسة الحالة المصرية، في المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص ص ٢١٧-٢١٩.
- ٥٣- علي عباس فاضل، أثر العولمة على البطالة في البلدان العربية النامية مع إشارة للعراق، العراق، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠١٠م، ص 2.
- ٥٤- شيرين عادل نصير، محددات البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٧٣م-٢٠١٣م)، دراسة تحليلية قياسية، القاهرة، بحوث اقتصادية، العدد ٧٤ - ٧٥، ٢٠١٦، ص ٩١.
- ٥٥- عصام الزعيم، نقد العولمة الجديدة والدعوة إلي عولمة بديلة، قضايا فكرية، العدد ٢١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥م، ص ٥٤.
- Heba Nassar , The impact of economic crisis on women in Egypt , cairo , The American university in cairo , 2009 , p1-2 .
- الشاكري للتكامل الاجتماعي، ٢٠٠٨م، ص ص ٣-٤.
- ٤٤- أماني قنديل، واقع ومستقبل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في المجتمع المدني العربي، دمشق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، ٢٠٠٤م، ص ٣.
- ٤٥- أماني قنديل، مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني (١٩٩٠م - ٢٠١٠م)، الأردن، المؤتمر الإقليمي لأبحاث المجتمع المدني، ٢٠١٠م، ص ص ٦٥-٦٦.
- ٤٦- أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني، قراءة نقدية في الواقع والأدبيات، ص ص ١٢٨-١٢٩.
- ٤٧- مرجع سابق، ص ص ١٤٨-١٥٠.
- ٤٨- أماني قنديل، التحولات في البنية والوظيفة، المجتمع المدني بعد الثورات في مصر، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤م، www.aceseg.org
- إنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، القاهرة، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٠م، ص ص ١٣٧-١٣٨.
- ٤٩- ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص ص ٢٧-٢٨.

- ٥٦- كتيب الإحصاءات الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦م، ص.١٧
- ٥٧- كلثوم وهابي، التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح "الجمعيات نموذجًا" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١١م، ص.١٧.
- *هنا السبعوي، دور الجمعيات النسائية في التنمية الاجتماعية (جمعية الأسرة المسلمة نموذجًا)، العراق، دراسات موصلية، العدد الحادي عشر، ٢٠٠٨م.
- ٥٨- لميس أبو نحلة، مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده، فلسطين، جامعة بيرزيت، معهد دراسات المرأة، ٢٠٠٥م، ص ٨-٩.
- wida Tausif , Barriers to women,s economic empowerment, Empower women movement , 2016 .
- ٥٩- أماني قنديل، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، مرجع سابق، ص ٢-٣.
- 60-Elsebeth Kragh and others ,Promoting Employment for women as a strategy for Poverty reduction , oecd , 2009 , pp133-134 .
- ٦١- كاترين إيلبوزع، المرأة والعمل والاقتصاد، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣م، ص ٢٢-٢٥.
- Anju Malhotra and others , innovation for women,s empowerment and gender equality , lcrw , 2009 , pp3-4 .
- ٦٢- آمال صيام، ورقة عمل "التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر"، غزة، مركز شئون المرأة، ٢٠٠٥م، ص ١-٢.
- ٦٣- السكان والتعليم والتنمية، التقرير الموجز، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م، ص ٥٨-٦٥.
- ٦٤- بولين روز، التعليم والتعلم، التقرير العالمي لرصد التعليم الجامعي، اليونسكو، ٢٠١٤م، ص ٢٣-٢٤.
- ٦٥- واقع التعليم في مصر: حقائق وآراء مجلس الوزراء، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٦٨، ٢٠١٣م، ص ٣-٥.
- ٦٦- المجلس القومي للمرأة، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية، بيكين +٢٠، ٢٠١٤م، ص.٦١
- ٦٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر، ٢٠١٤م، ص ١٩-٢٠.
- ٦٨- تقرير الأهداف التنموية للألفية "التقرير القطري الثاني مصر"، إعداد مركز دراسات واستشارات بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٠-٢١.
- 69- S Rosman , The role of employment in promoting the millennium development goals , paper prepared under the joint , Ilo , undp programme on promoting employment for poverty reduction , 2005 ,p7.
- لمزيد من التفاصيل أنظر:

- مصادر المعلومات، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٢م، ص ٨.
- 75- N qureshi , wowerment , op , cit ,p3
- الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية مفتاح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، المملكة المتحدة، ٢٠١٥م، ص ٢٤.
- 76- ushma Dupadhyay and athers , women,s empowerment and Fertily Araview social science Medicine 115 , 2014 , p111 .
- تيم إيفانس وآخرون، ملخص المرأة والصحة بينات اليوم وبرنامج الغد، سويسرا، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩م، ص ٤-٨.
- الصحة "محو الأمية" الصحة الإلكترونية والتنمية المستدامة www.womens
- ٧٧- إيمان محمد محمد عبد المنعم، حقوق المرأة في المواثيق الدولية مع التطبيق علي الحالة المصرية، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسة الاستراتيجية، دون سنة نشر، ص ٣٤-٣٥.
- *لمزيد من التفاصيل انظر:
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الدورة الرابعة والخمسون، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠١٣م، ص ٢-٣.
- ٧٨- صفاء عوني حسين، قضايا المرأة المسلمة والغزو الفكري، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥م، ص ١٥١.
- راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، ٢٠١٢م، ص ١٢.
- التعليم لمواطني الغد، مؤتمر برعاية مركز كارنيغي للشرق الأوسط، التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية، الكويت، ٢٠١٣م، ص ٩-١٠.
- رونالدجي سولتاننا، مبادرة تعليم البنات في مصر، مكتبة اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠٠٨م.
- ٧٠- عزو هاريم برونتلاند، إدماج مفاهيم الجنس الاجتماعي في منظمة الصحة العالمية، سويسرا، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢م، ص ٣.
- 71- Nqureshi , women empowerment and Health , eastern Mediterranean Health journal , vol 13, No 6 , 2007 , pp2-4 .
- ٧٢- سلمي جلال، هالة الدمهوري، صحة المرأة، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر، جمعية التنمية الصحية والبيئة، ٢٠٠٥م، ص ٢٥٩-٢٦١.
- ٧٣- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، وضع المرأة والرجل في مصر، ٢٠١١م، ص ٢٩.
- أرقام ومؤشرات الدول العربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١٥م.
- ٧٤- جمال غيلان، دور المنظمات الدولية في دعم صحة المرأة، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول قمة المرأة في إطار تسهيل

٧٩- القضايا العالمية، المرأة، الأمم المتحدة
www.un.org .
٨٤- زياد بهاء الدين، ملاحظات حول المجتمع المدني، القاهرة، جريدة الشروق، ٢٠١٦

دليل المقابلة:

أولاً: البيانات الأساسية:

- ١- السن.
- ٢- الحالة الاجتماعية.
- ٣- الدخل.
- ٤- عدد الأبناء.
- ٥- نوع السكن.
- ٦- أسباب التردد على الجمعية.

ثانياً: بيانات عن الخدمات التي تقدمها

الجمعية:

- ١- الخدمات التعليمية.
- ٢- الخدمات الصحية.
- ٣- الخدمات الاقتصادية.
- ٤- الخدمات التسويقية.
- ٥- الخدمات القانونية.

ثالثاً: أهم المعوقات التي تواجه الجمعية.

رابعاً: المقترحات المقدمة لتطوير الخدمات التي

تقدمها الجمعية.

٨٠- محمد حميد نجاري، دليل مقارنة النوع والتنمية أو الجندر، مشروع مشاركة الساكن في إصلاح التعليم الابتدائي بقرية الكهربي، المغرب، ٢٠٠٨م، ص ١٢-١٣.

٨١- حسن كريم وآخرون، القمة الاجتماعية، كوبنهاجن ١٩٩٥م - ٢٠٠٠م، القاهرة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٠٠م، ص ٣٠-٣١.

٨٢- هدى بدران، المرأة العربية بين مقررات بكين وأهداف الألفية، القاهرة، الاتحاد النوعي لنساء مصر، ٢٠١٣م، ص ١-٢.

٨٣- التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين ٢٠٠٠، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٤م، ص ٥-١٥.

-تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص ١١.